الأمم المتحدة

A/64/665

الجمعية العامة

Distr.: General
12 February 2010
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون
البندان ٤٨ و ١١٤ من جدول الأعمال
التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بها
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

الوفاء بالوعد: استعراض تطلّعي لتعزيز وضع برنامج عمل متفق عليه لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥*

تقرير الأمين العام

* وردت إشارة، أثناء إعداد هذا التقرير، إلى تقارير أخرى عديدة، منها: ”توافق الآراء فيما يتصل بصحة الأمهات والرضّع والأطفال“ (الشراكة من أجل صحة الأمهات والرضّع والأطفال لعام ٢٠٠٩)؛ والأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٩ (الأمم المتحدة، ٢٠٠٩)؛ وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا: توصيات الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا: (حزيران/يونيه ٢٠٠٨)؛ والاستثمار في التنمية: خطة عملية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (مشروع الأمم المتحدة للألفية، ٢٠٠٥)؛ وإعادة التفكير في الفقر: تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم لعام ٢٠١٠ (الأمم المتحدة، ٢٠١٠)؛ وتقارير أخرى. ووردت مدخلات قيّمة من مختلف صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها وإداراتها التي كانت تعمل في تعاون وثيق مع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص على مدى العقد الماضي لإحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

110310 110310 10-23800 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

موجز

يعرض هذا التقرير، الصادر عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٤/١٨٤، التقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، من خلال استعراض شامل للنجاحات وأفضل الممارسات والدروس المستفادة، والعقبات والثغرات والتحديات والفرص، مما يؤدي إلى وضع استراتيجيات ملموسة للعمل. ويتألف التقرير من أربعة فروع رئيسية. وتتناول المقدمة أهمية إعلان الألفية وكيفية دفعه لخطة الأمم المتحدة للتنمية. ويستعرض الفرع الثاني التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فيعرض ما شهدته الجهود العالمية من أوجه قصور ونجاحات، ويحدد المسائل المستجدة. أما الفرع الثالث، فيلخّص الدروس المستفادة التي من شأنها تشكيل ما يُبذل من جهود جديدة لتسريع وتيرة التقدم المحرز في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويحدد عوامل النجاح الرئيسية. ويتضمن الفرع الرابع والأخير توصيات محددة لاتخاذ إجراءات. ويدعو التقرير إلى وضع اتفاق جديد في اتجاه تسريع وتيرة التقدم في بلوغ الأهداف خلال السنوات المقبلة فيما بين جميع أصحاب المصلحة، في إطار التزام بتحقيق تنمية منصفة ومستدامة للجميع.

أولا – مقدمة

١ – كان اعتماد إعلان الألفية[1] في عام ٢٠٠٠ من جانب ١٨٩ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي مثل رؤساء الدول ١٤٧ دولة منها، لحظة حاسمة في مجال التعاون العالمي في القرن الحادي والعشرين. وتضمن الإعلان الأهداف التي سبق الاتفاق عليها في مجال التنمية الدولية وكان مولدا لمجموعة من الأهداف الإنمائية الملموسة والقابلة للقياس المعروفة باسم الأهداف الإنمائية للألفية. وحفز الإعلان قادة البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء على الالتزام بتحقيق هذه الأهداف المتشابكة بحلول عام ٢٠١٥.

٢ – وتُعدُّ الأهداف الإنمائية للألفية تجسيدا على أعلى مستوىً للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، المرتبطة بخطة الأمم المتحدة للتنمية، وهي تمثل تتويجا للعديد من مؤتمرات القمة الهامة التي عقدتها الأمم المتحدة في العقد الماضي، بما في ذلك مؤتمرات القمة بشأن التنمية المستدامة والتعليم والأطفال والأغذية والمرأة والسكان والتنمية الاجتماعية. وهي أهداف عالمية كمية محددة المدة وُضعت لمعالجة الفقر المدقع والجوع والمرض، ولتعزيز المساواة بين الجنسين والتعليم والاستدامة البيئية. وهي تجسيد أيضا لحقوق الإنسان الأساسية، ألا وهي: حق الجميع في الصحة الجيدة والتعليم والمأوى. ويتضمن الهدف الثامن ضمن الأهداف الإنمائية للألفية، وهو بناء شراكة عالمية من أجل التنمية، التزامات في مجالات المساعدة الإنمائية وتخفيف الدين والتجارة والحصول على التكنولوجيات.

٣ – وخلال العقد الماضي، أدّى إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية إلى التعهّد بالتزامات وإقامة شراكات غير مسبوقة أُعيد التأكيد عليها في مؤتمرات القمة والاجتماعات المتعاقبة، بما في ذلك المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ المعقود في مونتيري بالمكسيك، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠٠٢ المعقود في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا، ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ المعقود في نيويورك. وخلال هذه الفترة نفسها، تعين أيضاً على الشعب وحكوماته التعامل مع تحديات جديدة غير متوقعة. وتعلق بعض هذه التحديات ببلدان أو مناطق بعينها، في حين كان بعضها الآخر عالمياً، مثل أزمة الغذاء والأزمة الاقتصادية اللتين شهدتها السنوات الثلاث الماضية.

٤ – ويتمثّل التحدي الذي يواجهنا اليوم في الاتفاق على خطة عمل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولئن كانت خمس سنوات تفصلنا عن التاريخ المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥، فإن احتمال عدم تحقيق الأهداف نظراً لعدم وجود التزام

(١) قرار الجمعية العامة ٥٥/٢.

بتحقيقها إنما هو احتمال قائم بالفعل. وسيكون هذا خطأ غير مقبول من الناحيتين المعنوية والعملية على السواء. وإذا فشلنا، سوف تتضاعف جميع الأخطار التي تهدد العالم ألا وهي عدم الاستقرار والعنف والأمراض الوبائية والتدهور البيئي والنمو السكاني السريع.

٥ - ولا يزال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ممكنا إذا توافر الالتزام الكافي والسياسات المناسبة والموارد والجهود الكافية. ويمثل إعلان الألفية أهم وعد جماعي قُطع على الإطلاق لشعوب العالم الأكثر ضعفا. وهذا الوعد لا يقوم على الشفقة أو الإحسان، بل على التضامن والعدالة والاعتراف بأننا نعتمد بشكل متزايد على بعضنا البعض من أجل تحقيق رخائنا وأمننا المشتركين.

٦ - وتوفر الأهداف الإنمائية للألفية إطارا تاريخيا للتركيز والمساءلة. غير أن هذا النسيج من المساءلة بات على المحك وستكون هناك حاجة إلى مواصلة تعزيزه لتحقيق الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. فهذا هو الأمر الأهم حيث أن الأهداف تعتبر مرتكزات هامة لتحقيق التنمية العادلة والمستدامة للجميع. وفي الوقت نفسه، فإن الآثار المدمرة لتغير المناخ تلوح في الأفق، ويواجه المجتمع الدولي تحديا يتمثل في ضرورة العمل معا لضمان وضع نهاية للفقر المدقع وتحقيق التنمية المستدامة لإنقاذ كوكب الأرض وشعبه، ولا سيما فئاته الأكثر ضعفا.

٧ - ويدعو هذا التقرير جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات الوطنية والجهات المانحة وغيرها من الحكومات الداعمة ودوائر الأعمال والمجتمع المدني بصفة عامة، إلى العمل بشكل متضافر لكفالة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ويتيح الاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية الذي سيُعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ فرصة فريدة لتعزيز الجهود الجماعية والشراكات من أجل إعطاء دفعة نحو تحقيق الأهداف المتوخاة بحلول عام ٢٠١٥. ويقيّم هذا التقرير ما تحقق من منجزات وما ظهر من أوجه قصور حتى الآن، كما يقترح خطة عمل للفترة الممتدة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥.

ثانيا - التقدم المحرز حتى الآن

٨ - حقق عدد من البلدان نجاحات رئيسية في مجالات مكافحة الفقر المدقع والجوع، وتحسين معدلات القيد في المدارس وصحة الطفل، وتوسيع نطاق الحصول على المياه النظيفة والحصول على علاج لفيروس نقص المناعة البشرية، ومكافحة الملاريا والسل والأمراض المدارية المهملة. وحدث هذا في بعض أشد البلدان فقرا، مما يدل على أن الأهداف الإنمائية للألفية هي أهداف قابلة للتحقيق بالفعل، إذا توافرت السياسات الصحيحة والمستويات الكافية من الاستثمار والدعم الدولي. وثمة بلدان فقيرة، بل وحتى مناطق برمتها، أحرزت

تقدما ملحوظاً بالنظر إلى تجربتها التاريخية. فعلى سبيل المثال، حققت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تحسينات كبيرة في مجال صحة الطفل والقيد في المدراس الابتدائية على مدى العقدين الماضيين. وبين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٤، حققت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أحد أكبر التخفيضات على الإطلاق في العالم بأسره في عدد الوفيات الناجمة عن الحصبة[٢].

٩ - ومع ذلك، فإن التقدم كان متفاوتاً، وإذا لم تُبذل جهود إضافية، فمن المرجح أن تضيع في كثير من البلدان فرصة تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية للألفية. والتحديات أشد في أقل البلدان نموا وفي البلدان النامية غير الساحلية وبعض الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول المعرضة للأخطار الطبيعية والعودة بشكل متكرر إلى العنف المسلح. والبلدان التي تدور فيها نزاعات أو الخارجة من نزاعات هي أكثر عرضة للفقر كما أنها تواجه قيودا أكبر نظراً لأنها غالبا ما تفتقر إلى البنية التحتية الأساسية والمؤسسات والموارد البشرية الكافية، كما أن انعدام الأمن يعيق التنميةَ الاقتصادية.

١٠ - وفي وقت لاحق من هذا العام، سيجري في إطار تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠ وتقرير فرقة العمل المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تقييم التقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وستُعرض أحدث المعلومات عن المؤشرات الرسمية الـ ٦٠ للأهداف الإنمائية للألفية في إضافة لهذا التقرير ستصدر في وقت لاحق هذا الربيع. ويقيّم الفرع التالي من هذا التقرير النجاحات والعقبات والفجوات ليستخلص العبر بشأن الإجراءات اللازم اتخاذها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

(٢) تجدر الإشارة إلى أن قياس التقدم المحرز في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بدقة يكون صعباً أحياناً عندما لا تتوافر بيانات دقيقة أو عندما يتأخر ورود هذه البيانات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التقدم المحرز على الصعيد العالمي يحجب التفاوت المحرز في التقدم على الصعد الإقليمي والقطري والمحلي. وبالتالي، يجب توخي الحيطة عند تفسير البيانات المجمعة وإصدار الأحكام بشأن التقدم العام. فقد لا يعكس تقييم الغايات والأهداف والمؤشرات بحسب البلدان كامل التقدم الذي أحرزته أفقر البلدان، فعلى سبيل المثال، فإن تخفيض نسبة الفقر إلى النصف من ٦٠ إلى ٣٠ في المائة هو أصعب بكثير من تخفيضها إلى النصف من ٦ إلى ٣ في المائة، لا سيما وأن زيادة الدخل الفردي البالغ ١ ٠٠٠ دولار في السنة بنسبة ٢٠ في المائة لا تساوي إلا عُشر زيادة الدخل الفردي البالغ ١٠ ٠٠٠ دولار في السنة بالمعدل نفسه.

ألف – صورة متفاوته لأوجه القصور والنجاحات[٣]

كان التقدم المحرز في مجال الحد من الفقر متفاوتا وهو الآن مهدد

١١ – وفقا لخط الفقر الدولي الذي شاع ذكره والذي حدده البنك الدولي بمبلغ ”دولاراً واحد في اليوم“، وجرى تنقيحه في عام ٢٠٠٨ ليصبح ١,٢٥ دولاراً في اليوم بأسعار عام ٢٠٠٥، كان لا يزال هناك ١,٤ مليار شخص يعيشون في فقر مدقع في عام ٢٠٠٥ مقارنة مع ١,٨ مليار شخص دولار في عام ١٩٩٠[٤]. غير أنه نظراً لكون الصين هي السبب في معظم هذا النقصان، فإن إحراز تقدم بدون الصين لا يبدو مشجعاً إلى حد كبير؛ وفي الواقع، لقد ازداد عدد الناس الذين يعيشون في فقر مدقع بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٥ بنحو ٣٦ مليوناً. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأجزاء من آسيا، لا تزال معدلات الفقر والجوع مرتفعة بشكل مزمن. وقد ارتفع عدد الفقراء الذين يعيشون على دولار واحد في اليوم بمقدار ٩٢ مليوناً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وبمقدار ٨ ملايين في غرب آسيا خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٥[٥]. وتزداد حالة الفقر خطورة عندما تؤخذ في الاعتبار الأبعاد الأخرى للفقر التي تمّ الاعتراف بها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٥، مثل الحرمان والإقصاء الاجتماعي وانعدام المشاركة[٦].

---

(٣) يستند هذا الفرع إلى تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٩ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.09.I.12) ما لم يُذكر خلاف ذلك.

(٤) تتجاوز هذه التقديرات الجديدة تقديراتَ البنك الدولي السابقة للفقر لعام ٢٠٠٥ بنحو ٥٠ في المائة، وذلك استناداً إلى خط الفقر الذي حدده البنك الدولي سابقاً والبالغ ١,٠٨ دولارا في اليوم، وهو أعلى من خط الفقر الأصلي البالغ دولاراً واحداً في اليوم والمحسوب بأسعار عام ١٩٩٣. وباستخدام عام ١٩٩٣ كخط الأساس، ومع مراعاة تضخم الأسعار الاستهلاكية في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن خط الفقر لعام ٢٠٠٥ يصبح ١,٤٥ دولاراً وليس المعدل الذي يستخدمه البنك الدولي البالغ ١,٢٥ دولارا.

(٥) ازدادت الحالة سوءاً بسبب أزمتي الأغذية والطاقة اللتين شهدتهما الفترة ٢٠٠٧–٢٠٠٨ والأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن ١٠٠ مليون شخص في البلدان المنخفضة الدخل قد ازدادوا فقراً بسبب تضاعف أسعار الأغذية. وبحسب تقرير التوقعات الاقتصادية العالمية لعام ٢٠١٠ الصادر عن البنك الدولي، وبغض النظر عن التنقيحات التي زادت توقعات النمو لعام ٢٠١٠، لا يزال يُتوقّع أن يزداد عدد الأشخاص الذين يعيشون على ١,٢٥ دولاراً في اليوم أو أقل، على صعيد العالم، بنحو ٦٤ مليون مقارنة مع ما ستكون عليه الحالة في ظل سيناريو عدم وجود أي أزمة.

(٦) انظر إعادة التفكير في الفقر: تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم لعام ٢٠١٠ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.09.IV.10).

الجوع يزداد ولا يزال يمثّل تحدياً عالمياً هاماً

١٢ - على الرغم من التقدم المحرز في وقت سابق، ما انفك عدد الجياع يرتفع منذ عام ١٩٩٥، وتزداد باستمرار نسبة الجياع إلى عدد سكان العالم منذ الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦. ولا يزال هناك أكثر من مليار شخص من الجياع، وأكثر من ملياري شخص يعانون من نقص في المغذيات الدقيقة؛ و ١٢٩ مليون طفل يعانون من نقص الوزن و ١٩٥ مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من التقزم. وارتفع عدد الجياع في أرجاء العالم من ٨٤٢ مليون شخص في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ٨٧٣ مليون في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ ثم إلى ١,٠٢ مليار شخص خلال عام ٢٠٠٩، وهو ما يمثل أعلى مستوى سُجِّل على الإطلاق. ونتج هذا إلى حد كبير عن تضاؤل فرص الحصول على الغذاء بسبب ارتفاع أسعار الأغذية والأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي أدّت إلى انخفاض الدخل وارتفاع معدلات البطالة. وقد أدى ارتفاع معدلات الجوع في العالم إلى تقويض الثقة في التقديرات التي تشير إلى انخفاض الفقر في العالم، ذلك أن الفقر المدقع يُفترض أن يقاس بالدخل أو بالنفقات التي تعتبر ضرورية لتجنب الجوع[٧]. ومن بين البلدان التي تتوافر بيانات بشأنها والبالغ عددها ١١٧ بلداً، فإن ٦٣ بلداً تسير حالياً على المسار الصحيح لتحقيق الهدف المتصل بخفض معدل انتشار نقص الوزن ضمن الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك بالمقارنة مع ٤٦ بلدا في عام ٢٠٠٦. وتقع معظم البلدان الـ ٢٠ التي لم تحرز أي تقدم ملموس في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[٨].

غاية توفير العمالة الكاملة واللائقة للجميع لم تتحقق بعد

١٣ - رغم عدم تحديد موعد نهائي لتحقيق الغاية المتمثلة في تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، فلا يمكن لدولة ما أن تدعي أنها حققت هذه الغاية. ولم ينتج عن النمو الاقتصادي في كثير من البلدان على مدى العقود الماضية نموٌ سريع في الوظائف، مما أدى إلى استحداث مصطلح ''نمو غير منشئ للعمالة''. وشكّل عدم إحراز تقدم في خلق وظائف منتجة ولائقة في المناطق الحضرية، إلى جانب ركود الإنتاجية الزراعية في العديد من المناطق الريفية، السببين الرئيسيين وراء استمرار الفقر وارتفاع عدد العاملين من الفقراء.

---

(٧) منظمة الأغذية والزراعة (٢٠٠٩)، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: الأزمة الاقتصادية: الآثار والدروس المستفادة، (روما، ٢٠٠٩).

(٨) مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، فرقة العمل المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ''الهدف ١ ضمن الأهداف الإنمائية للألفية: القضاء على الفقر المدقع والجوع: استعراض التقدم المحرز خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠''، متاح في الموقع. http://www.undg.org/docs/10816/MDG-1.doc.

وبحسب التقديرات، فإن ٦٣٣ مليون عامل (أي ٢١,٢ في المائة من العمال في العالم) عاشوا مع عائلاتهم على أقل من ١,٢٥ دولار للشخص الواحد في اليوم خلال عام ٢٠٠٨. وتشير التقديرات إلى أن هذا العدد ازداد في عام ٢٠٠٩، نتيجة للأزمة الاقتصادية والمالية، فوصل إلى ٢١٥ مليوناً، منهم ١٠٠ مليون في جنوب آسيا و ٢٨ مليونا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[٩]. ويدل هذا على أن نسبة إضافية تصل إلى ٧ في المائة من العمال كانوا عرضة لخطر السقوط في هاوية الفقر بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

١٤ - وسوف يتعيّن خلق أكثر من ٣٠٠ مليون وظيفة جديدة على مدى السنوات الخمس المقبلة للعودة إلى مستويات ما قبل الأزمة للبطالة[١٠]. ويحتاج العاطلون إلى أكثر من مجرد وظيفة، فهم يحتاجون إلى العمل اللائق الذي يؤمن لهم الدخل الكافي والحقوق. وقد ارتفع معدل البطالة بين الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاماً) بمعدل أسرع من معدل البطالة عموما في جميع أنحاء العالم. فقد وصل هذا المعدل إلى ١٤ في المائة في عام ٢٠٠٩، أي بزيادة قدرها ١,٩ نقطة مئوية منذ عام ٢٠٠٨[٩].

إحراز تقدم بشأن حصول الجميع على التعليم ولكن الهدف لم يتحقق بعد

١٥ - أُحرِز تقدم ملحوظ في اتجاه توفير التعليم الابتدائي للجميع في البلدان النامية منذ عام ٢٠٠٠، حيث اجتاز العديد من البلدان عتبة معدلات القيد في المدارس البالغة ٩٠ في المائة[١١]. وكانت زيادة معدل القيد في التعليم الابتدائي هي الأسرع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث ارتفعت من ٥٨ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٧٤ في المائة في عام ٢٠٠٧. غير أن الزيادة السريعة في معدلات القيد قد تتسبب في ضغوط مفرطة على قدرة المدارس والمعلمين على توفير التعليم الجيد النوعية.

١٦ - ولا يزال نحو ١٢٦ مليون طفل يعملون في أعمال خطرة، ولا يزال أكثر من ٧٢ مليون طفل في سن الالتحاق بالمدارس الابتدائية في جميع أنحاء العالم - نصفهم تقريباً في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى - خارج المدارس. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال معدلات التسرب مرتفعة في العديد من البلدان، مما يعني أن الوصول إلى نسبة ١٠٠ في المائة في معدل إكمال التعليم الابتدائي لا يزال يشكّل أحد التحديات.

---

(٩) منظمة العمل الدولية، الاتجاهات العالمية للعمالة، كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

(١٠) المصدر نفسه، ''التعافي من الأزمة: إبرام ميثاق عالمي لتوفير فرص العمل''، وهو قرار اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته ٩٨ (جنيف، حزيران/يونيه).

(١١) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، تقرير الرصد العالمي لتوفير التعليم للجميع لعام ٢٠٠٩.

١٧ - ولا تزال أوجه عدم المساواة تشكل عقبات رئيسية أمام تقديم التعليم الابتدائي للجميع. ويشكّل الأطفال المنتمون إلى أفقر ٢٠ في المائة من الأسر المعيشية ما يزيد عن ٤٠ في المائة من جميع الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في العديد من البلدان النامية. وفي معظم البلدان النامية، تحقق بالفعل تعميم التعليم الابتدائي للأطفال المنتمين إلى أغنى ٢٠ في المائة من الأسر المعيشية، في حين لا يزال أمام الأطفال الذين ينتمون إلى الخُمس الأفقر طريق طويل[١١]. وتتقاطع أوجه التفاوت على أساس الدخل مع أوجه عدم المساواة الأوسع نطاقاً: فالأطفال من المناطق الريفية والأحياء الفقيرة والمناطق المتأثرة أو الخارجة من النزاعات والأطفال المعوقون وغيرهم من الأطفال المحرومين يواجهون عقبات رئيسية في الحصول على تعليم جيد النوعية.

عدم كفاية التقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين

١٨ - لا تزال معالجة عدم المساواة بين الجنسين أحد أصعب الأهداف في كل مكان تقريبا بما لها من آثار شاملة تمتد إلى مسائل أخرى كثيرة. ويكمن السبب الجذري للحرمان والقهر الجنساني في المواقف والأعراف الاجتماعية وهياكل السلطة، كما ورد في منهاج عمل بيجين.

١٩ - ولم تشهد حصة المرأة من المقاعد البرلمانية الوطنية سوى زيادة بطيئة، حيث بلغ متوسطها ١٨ في المائة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وفي حين أن هذه النسبة لا تزال بعيدة عن النسبة المتوخاة البالغة ٣٠ في المائة المستهدفة في منهاج عمل بيجين، فإنها تمثل ارتفاعا من نسبة ١١ في المائة قبل عشر سنوات، وهي زيادة أكبر بكثير من الزيادة التي تحققت بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٩٥ والبالغة ١ في المائة. غير أن البلدان النامية سوف تحتاج، بالمعدل الحالي، إلى ٤٠ سنة أخرى لتصل إلى حصة تتراوح بين ٤٠ و ٦٠ في المائة في المقاعد المخصصة للمرأة في البرلمان[١٢].

٢٠ - وضاقت الفجوة بين الجنسين في معدلات القيد في المدارس الابتدائية في العقد الماضي، وإن كان ذلك بوتيرة بطيئة. وتجاوز عدد الفتيات في سن الدراسة الابتدائية المقيدات في المدارس ٩٥ فتاة لكل ١٠٠ صبي في البلدان النامية في عام ٢٠٠٧، بالمقارنة مع ٩١ في عام ١٩٩٩. وكان التقدم في مرحلة الدراسة الثانوية أكثر بطئاً. وفي بعض المناطق، تزداد الفجوات اتساعاً. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، انخفضت نسبة قيد الفتيات إلى الصبية في التعليم الثانوي من ٨٢ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى ٧٩ في المائة في عام ٢٠٠٧.

(١٢) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، تقدم المرأة في العالم، ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

وحقق ٥٣ بلداً فقط من البلدان التي تتوافر بشأنها بيانات والبالغ عددها ١٧١ بلدا تكافؤاً بين الجنسين في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي، أي بارتفاع يتجاوز ١٤ بلداً مقارنة مع عام ١٩٩٩[١٣].

٢١ - ورغم زيادة مشاركة النساء في القوة العاملة، فلا تزال هناك فجوات كبيرة بين الجنسين في معدلات المشاركة والمستويات المهنية والأجور. فقد ازداد عدد النساء الممتهنات لأعمال مدفوعة الأجر ببطء، غير أن النساء لا زلن يتحملن النصيب الأكبر من العمل غير المدفوعٍ الأجر. وتسهم نحو ثلثي جميع النساء العاملات في البلدان النامية في أعمال أسرية أو يشتغلن لحسابهنّ الخاص، وعادة ما تكون هذه الأشكال من العمالة أشكال عمالة ضعيفة للغاية يفتقر العاملون في إطارها إلى الأمن الوظيفي والاستحقاقات. وازدادت حصة المرأة من العمالة غير الزراعية المدفوعة الأجر في العقد الماضي، ولكن بصورة هامشية فقط، ولم تحصل النساء عموما على وظائف لائقة. ففي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا على سبيل المثال، تقلّ حصة الإناث في مجموع العمالة عن نسبة ٣٠ في المائة[١٤].

٢٢ - ولا يزال العنف ضد المرأة يمثل آفة كبيرة على البشرية في كل مكان. وعلى الرغم من زيادة المبادرات الرامية إلى التصدي للعنف ضد المرأة، فإن هذه الجهود كثيرا ما لا تكون شاملة أو متسقة أو متواصلة أو منسقة تنسيقا جيدا[١٢].

إحراز تقدم كبير فيما يتعلق ببعض الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالصحة

٢٣ - انخفض عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ١٢,٥ مليون حالة في السنة (١٩٩٠) إلى ٨,٨ ملايين حالة (٢٠٠٨)[١٥]. وازداد عدد الأشخاص في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل الذين يتلقون علاجاً مضاداً للرتروفيروسات لفيروس نقص المناعة البشرية ١٠ أضعاف في خمس سنوات (٢٠٠٣-٢٠٠٨)[١٦]، وأُحرز تقدم كبير في

(١٣) مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (٢٠٠٩)، فرقة العمل المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ''الهدف ٣ ضمن الأهداف الإنمائية للألفية: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة''، متاح في الموقع http://www.undg.org/docs/10816/MDG-1.doc.

(١٤) البنك الدولي (٢٠٠٩)، تقرير الرصد العالمي لعام ٢٠٠٩، المرفق، رصد الأهداف الإنمائية للألفية: مؤشرات مختارة.

(١٥) www.childinfo.org.

(١٦) برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، آخر تطورات وباء الإيدز لعام ٢٠٠٩.

تخفيض الوفيات جرّاء الحصبة وتوفير التدخلات لمكافحة السل والملاريا. وحالياً، يُعالَج أكثر من ٥٠٠ مليون شخص سنويا من الإصابة بمرض أو أكثر من الأمراض المدارية المهملة.

٢٤ - ومع ذلك، واستنادا إلى الاتجاهات الحالية، فمن غير المرجّح أن يحقِّق العديد من البلدان الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالصحة بحلول عام ٢٠١٥. فقد انخفض معدل وفيات الأطفال في البلدان النامية من ٩٩ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١ مولود على قيد الحياة في عام ١٩٩٠ إلى ٧٢ في عام ٢٠٠٨[١٥]. وهذا أقل بكثير من الغاية المتمثلة في خفض هذا المعدل بمقدار الثلثين (إلى ٣٣ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١ مولود حي). وعلاوة على ذلك، فإن معدل التحسّن كان متفاوتا فيما بين البلدان وداخلها. وأكثر ما يستحق الذكر هو عدم إحراز تقدم في الحد من الوفيات خلال الشهر الأول بعد الولادة (الفترة التي تلي الولادة مباشرة). وعلى الصعيد العالمي، تحدث نسبة ٣٦ في المائة من الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة في هذه الفترة.

٢٥ - وبلغ عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية ٢,٧ مليون في عام ٢٠٠٨، أي بانخفاض نسبته ٣٠ في المائة عن الذروة التي بلغت ٣,٥ ملايين في عام ١٩٩٦. وفي الوقت نفسه، فإن نسبة الأشخاص الذين يتلقون علاجاً مضاداً للرتروفيروسات ارتفع من أقل من ٥ في المائة من المحتاجين إلى هذه العقاقير في بداية العقد إلى ٤٢ في المائة في عام ٢٠٠٨، وازداد عدد النساء اللواتي يتلقين علاجا لمنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل ثلاثة أضعاف أي من ١٥ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٤٥ في المائة في عام ٢٠٠٨[١٦].

٢٦ - بيد أن هذا التقدم لم يكن كافيا لعكس مسار هذا الوباء لأن التدخلات اللازمة على صعيد الوقاية والعلاج غالبا ما كانت تقصِّر في التغطية: فلكل شخصين يبدآن في تلقّي العلاج المضاد للرتروفيروسات، تحدث خمس حالات إصابة جديدة بفيروس نقص المناعة البشرية. و لم تتلق الوقاية ما يكفي من الاهتمام باعتبارها من الأولويات.

٢٧ - وبالإضافة إلى ذلك، ففي عام ٢٠٠٨، لم تتجاوز نسبة الحوامل اللواتي خضعن للفحص المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية وتلقين المشورة في هذا الصدد ٢١ في المائة، بينما لم يجر تقييم لاحق إلا لنسبة الثلث فقط من الحوامل اللواتي اكتُشفت إصابتهن بفيروس نقص المناعة البشرية أثناء الرعاية السابقة للولادة لمعرفة مدى أحقيتهن في الحصول على علاج مضاد للرتروفيروسات لعلاج صحتهن[١٧]. ولا يتم بانتظام رصد احتياجات تنظيم

(١٧) منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، نحو إتاحة الخدمات للجميع، تقرير مرحلي (أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٩).

الأسرة على نحو طوعي للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ومدى حصولهم على الخدمات. وهذه المشاكل أشد إلحاحا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث سجّل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية أعلى معدلاته حتى الآن. وفي أماكن أخرى، يتركز وباء فيروس نقص المناعة البشرية في الأغلب في صفوف الفئات السكانية الرئيسية التي تعد أكثر عرضة للإصابة، بمن في ذلك من يتعاطون المخدرات بالحقن والمشتغلون بالجنس والرجال الذين يقيمون علاقات جنسية مع غيرهم من الرجال.

٢٨ - ويبدو أن معدل الإصابة العالمي بالسل قد بلغ ذروته في عام ٢٠٠٤، ويتراجع الآن ببطء في معظم أنحاء العالم (باستثناء البلدان الأفريقية حيث يرتفع معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية). ومع ذلك، لا يزال العبء الذي يمثله السل كبيراً. ويُعدُّ وباء السل المقاوم للأدوية المتعددة مصدر قلق كبير، كما تزداد الأدلة على ظهور نوع من السل شديد المقاومة للأدوية.

٢٩ - ووقعت قرابة ٢٥٠ مليون إصابة بالملاريا في عام ٢٠٠٨، مما أدى إلى حوالي ٨٥٠ ٠٠٠ حالة وفاة[١٨]. ووقعت نحو ٩٠ في المائة من هذه الوفيات في أفريقيا، ومعظمها في صفوف الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات. ومع ذلك، تم تسجيل تقدم رئيسي في زيادة التدخلات الرئيسية لمكافحة الملاريا التي لها أثر أكيد على عدد الإصابات والوفيات في كثير من البلدان والمناطق. فقد زُوِّدت البلدان الأفريقية خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٩ بقرابة ٢٠٠ مليون ناموسية من بين ما يزيد على ٣٤٠ مليون ناموسية لازمة لتحقيق التغطية الشاملة (التي حُددت هنا بأنها ناموسية لكل شخصين). وازداد استخدام الأطفال للناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات، (الذين يمثلون إحدى الفئات الأضعف) من ٢ في المائة فقط في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٢ في المائة في عام ٢٠٠٨ وذلك في مجموعة فرعية تتألف من ٢٦ بلدا أفريقيا تتوافر بشأنها بيانات عن الاتجاهات (تشمل نسبة ٧١ في المائة من السكان دون سن الخامسة في أفريقيا)، وحقق ١١ من هذه البلدان زيادة في مكافحة الملاريا بنسبة عشرة أضعاف على الأقل[١٩].

(١٨) منظمة الصحة العالمية، تقرير عن الملاريا في العالم في عام ٢٠٠٩.

(١٩) يُعد العلاج السريع والفعال بالغ الأهمية لمعالجة مضاعفات الملاريا التي تشكل خطراً على الحياة. وتُعد معالجة الأطفال الذين يعانون من الحمى باستخدام علاج مضاد للملاريا أمراً شائعاً نسبيا في جميع أنحاء أفريقيا، على الرغم من أن العديد من الأطفال المحمومين لا يزالون يعالَجون في المنازل وبأدوية أقل فعالية. وهناك فقط أربعة بلدان أفريقية تتوافر بشأنها حالياً بيانات عن اتجاهات استخدام علاجات مركبة تحتوي على مادة الأرتيميسينين لعلاج الأطفال المحمومين، وهو الخط الأول لعلاج الملاريا غير المصحوبة بمضاعفات في جميع البلدان الأفريقية تقريبا. غير أن هذه البيانات المحدودة تُدلّ على نجاحات واعدة بتحقيق

تحقق تقدم ضئيل في تقليل الوفيات النفاسية

٣٠ - في الوقت الذي تتعرض فيه صحة المرأة لأشد المخاطر الصحية، لا تزال إمكانية الحصول على خدمات الصحة الإنجابية ضئيلة. ورغم أن الولادات التي تتم بمساعدة أخصائيات الصحة تزايدت منذ عام ١٩٩٠ من نسبة ٥٣ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٦١ في المائة في عام ٢٠٠٧، فلم يحرز سوى تقدم ضئيل في تقليل الوفيات النفاسية، فالوفيات النفاسية لم تنخفض إلا بنسبة ضئيلة للغاية من ٤٨٠ حالة وفاة بين كل ٠٠٠ ١٠٠ مولود على قيد الحياة في عام ١٩٩٠ إلى ٤٥٠ حالة في عام ٢٠٠٥. وبهذا المعدل، لن يمكن تحقيق الغاية البالغة ١٢٠ حالة وفاة بين كل ٠٠٠ ١٠٠ مولود على قيد الحياة بحلول عام ٢٠١٥. وكجزء من الاستثمارات الأشمل في برامج الصحة العامة، فمن المهم تكريس تمويل كاف لصحة الأم وبخاصة لضمان ولادات آمنة.

٣١ - وسجل أعلى انخفاض في معدلات الحمل بين المراهقات في البلدان التي كانت فيها المعدلات الأولية منخفضة نسبيا، بينما استمرت معدلات الخصوبة بين المراهقات مرتفعة في كثير من البلدان. وتوجد أعلى معدلات الولادات بين المراهقات في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى حيث يساوي تقريبا المعدل البالغ ١٢٣ حالة ولادة بين كل ٠٠٠ ١ فتاة مراهقة ضعف المعدل السائد في بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وهي ثاني أعلى منطقة.

٣٢ - وظلت حالات الإجهاض غير المأمون مسؤولة عن حالة وفاة بين كل ٨ حالات وفاة نفاسية في عام ٢٠٠٥ وذلك على الرغم من زيادة استعمال وسائل منع الحمل بين المتزوجات وغيرهن من النساء في كافة أشكال العلاقات. ومع ذلك، فإن ١١ في المائة من النساء في البلدان النامية (بمن فيهن ٢٤ في المائة في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى) الراغبات في تأجيل الحمل أو تفاديه لا يستخدمن موانع للحمل.

تحقق تقدم محدود في مجال الاستدامة البيئية

٣٣ - تحقق قدر من التقدم نحو بلوغ الغاية المتعلقة بتقليل نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه شرب نظيفة إلى النصف، غير أن النسبة التي لا تتوافر لها مرافق محسنة للصرف

تغطية علاجية فعالة. فعلى سبيل المثال، زادت غانا نسبة التغطية بالعلاج المركب الذي يحتوي على مادة الأرتيميسينين من ٤ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٢٢ في المائة في عام ٢٠٠٨، بينما ارتفعت التغطية في جمهورية تترانيا المتحدة من ٢ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٢١ في المائة في عام ٢٠٠٨ (كتيّب اليوم العالمي للملاريا لعام ٢٠١٠، يصدر قريبا (في نيسان/أبريل ٢٠١٠).

الصحي لم تنقص إلا بنسبة ٨ نقاط مئوية فقط بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٦[٢٠]، واتضح أن هدف تحسين حياة ١٠٠ مليون على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة ليس طموحا بالقدر الذي يلزم لعكس اتجاه التزايد في أعداد سكان الأحياء الفقيرة.

٣٤ - وأسفر بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون عن نجاح في الإلغاء التدريجي لإنتاج واستخدام ما يزيد على ٩٨ في المائة من جميع المواد المستنفدة للأذون. وعلى النقيض، كان معدل الزيادة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون أعلى بكثير خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٤ عنه في الفترة ١٩٧٠-١٩٩٤، ولم يطرأ تغير على هذا الاتجاه. ورغم انخفاض المعدلات الصافية لإزالة الغابات، فإن العالم لا يزال يفقد ١٣ مليون هكتار من غابات العالم كل عام، منها ٦ ملايين هكتار من الغابات الأولية[١٤]. ولم يعوض غرس الغابات هذه الخسارة إلا جزئيا. ونتيجة لذلك، يفقد العالم حوالي ٧ ملايين هكتار من الغطاء الحرجي كل عام.

٣٥ - ولم يلب الهدف المتعلق بتقليل معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠١٠. وفي أحدث التقارير المقدمة إلى مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، تعترف كثير من الحكومات بأن الهدف لن يتحقق على المستوى الوطني. وأشار الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية إلى أن حوالي ١٧ ٠٠٠ نوع من النباتات والحيوانات مهددة بالانقراض. ولم يتم بعد التصدي بفاعلية لتهديدات ومسببات فقدان التنوع البيولوجي، التي تشمل جملة أمور منها الإفراط في الاستهلاك، وفقدان الموئل والأنواع الغازية، والتلوث وتغير المناخ[٢١].

باء - المسائل والتحديات المستجدة

٣٦ - يبرز هذا الفرع من التقرير بعض التحديات وبعض العوامل المخففة، التي تحمل في طياتها إمكانية تقليل المكاسب وخلق عقبات أمام تحقيق الأهداف الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ويتمثل التحدي في تحويل هذه التحديات إلى فرص عن طريق التحليل السليم لأسبابها الأساسية ووضع سياسات مناسبة للتصدي لها.

---

(٢٠) البرنامج المشترك بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية لرصد إمدادات المياه والصرف الصحي، التقدم المحرز بشأن مياه الشرب والصرف الصحي: تركيز خاص على مرافق الصرف الصحي، (نيويورك وجنيف، ٢٠٠٨).

(٢١) الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، الحياة البرية في عالم متغير، ٢٠٠٩ (تقرير معد بناء على تحليل لأنواع عددها ٨٣٨ ٤٤ مدرجة على قائمة الاتحاد).

تغير المناخ

٣٧ - تعاني أضعف فئات السكان، التي تسببت بأقل قدر في حدوث مشكلة تغير المناخ، من أشد عواقب هذه المشكلة. ويتيح التصدي لتحدي تغير المناخ فرصا لتحقيق تحسينات أعم في الاقتصادات والحوكمة والمؤسسات والعلاقات بين مختلف الأجيال ومسؤولياتها؛ ومن شأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أن يسهم أيضا في القدرات اللازمة للتصدي لتحديات المناخ.

٣٨ - والتحول إلى تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وسلوك سبل لتحقيق النمو المرتفع لمواجهة تحديات التنمية وتغير المناخ هما أمران ضروريان وممكنان في آن واحد[٢٢]. ولن يمكن التغلب في النهاية على ظاهرة الاحترار العالمي إلا بتقليل الانبعاثات من جانب البلدان المتقدمة والنامية على السواء. وتتوافر الخيارات التكنولوجية للتحول إلى هذه السبل. وسيستلزم هذا التحول إجراء تكيف في الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية مكلف وغير مسبوق في البلدان النامية. ولكي يمكن تحقيق هذا، سيستلزم التحول قدرا أكبر بكثير من الدعم والتضامن الدوليين.

٣٩ - ويتوقف تحقيق هذا التحول على إبرام عقد عالمي جديد قادر على زيادة مستويات الاستثمار ونقل الموارد من أجل تكريس استثمارات ضخمة في الطاقة المتجددة وبناء القدرة على مواجهة تغيرات المناخ التي لا يمكن تفاديها. ولا تتوافر حاليا لمعظم البلدان النامية الموارد المالية أو المعرفة التكنولوجية أو القدرة المؤسسية اللازمة لاتباع هذه الاستراتيجيات بالسرعة التي تتناسب مع إلحاح التحدي الذي يفرضه تغير المناخ. ولا يزال عدم الوفاء بالالتزامات القائمة منذ أمد بعيد بتقديم دعم دولي في هذه المجالات الثلاث يمثل أضخم عقبة قائمة في حد ذاتها لمواجهة التحدي المتعلق بتغير المناخ.

٤٠ - ولا غنى عن التنمية التي لا تتأثر بتغير المناخ، وتعد الاستثمارات اللازمة لتحقيقها السبيل الأساسي للتغلب على مفهوم المفاضلة بين تحقيق التنمية والتصدي لتغير المناخ. وعلاوة على الالتزامات الحالية بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، فإن التكيف مع تغير المناخ وتخفيف حدته في البلدان النامية سيتطلبان مساعدة مالية ربما تصل إلى نسبة واحد في المائة

(٢٢) دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠٩، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.09.II.C.1).

أخرى من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الغنية في عام ٢٠١٥[٢٣]، وهو مبلغ صغير بالمقارنة بالتكاليف المرجح أن تترتب على عدم اتخاذ إجراء. وسيتعين تشجيع ودعم كثير من النهج البديلة، من قبيل استخدام الطاقة الشمسية على نطاق واسع وإصلاح الأراضي شديدة التدهور أو غير المستخدمة، بل وحتى تقديم إعانات لهذه النهج. وستلزم حوافز اقتصادية لتعجيل التحول إلى تكنولوجيات أنظف.

الأزمات الحالية: التمويل والاقتصاد والأمن الغذائي

٤١ - رغم أن التدابير المتخذة حتى الآن لمواجهة الأزمة المالية والاقتصادية الحالية تمكنت من منع حدوث تراجع اقتصادي أشد وطأة، فإنها لم ترق بعد إلى مستوى حل مستدام طويل الأجل. ولم يبذل سوى القليل لمواجهة قوى المضاربة التي كانت سببا في تدمير الأسواق المالية لأولويات القطاع العقاري. وركزت المناقشات الدولية الرسمية للإصلاحات المالية إلى حد كبير حتى وقت قريب على أجور التنفيذيين وليس على تحسين تنظيم الأسواق المالية، ناهيك عن أثار الأزمة على أسواق العملة والسلع الأساسية وعلى النظام التجاري.

٤٢ - وسيتعين إصلاح الهيكل المالي العالمي. ومما لا شك فيه أن أوجه الفشل التي عانى منها القطاع المالي تستلزم تحسين الرقابة التنظيمية وزيادة المتطلبات المتعلقة برأس المال الاحتياطي، واتباع تدابير فعالة ومنصفة للتعامل مع المؤسسات المالية ''الأضخم من أن يسمح بسقوطها''. وسيتعين أيضا تقليل تقلب الأسواق المالية وزيادة إمكانية التنبؤ بما يجري فيها. وفي الوقت نفسه، سيتعين تصميم هذه المبادرات تصميما سليما لضمان أن تساعد أيضا في زيادة كل من الاستثمار والطلب من جانب القطاع الخاص فضلا عن ضمان عدم انهيار جهود الإنعاش بمجرد تراجع الجهود العامة. ومن المهم أيضا ألا تلجأ جهود الإنعاش إلى تدابير حمائية صريحة أو خفية. ويجب المضي قدما في تحقيق التكامل الإنتاجي للاقتصادات مع مراعاة الإنصاف وتوفير حد أدنى من الخدمات الاجتماعية وغير ذلك من تدابير الحماية الاجتماعية.

٤٣ - وينبغي اللجوء إلى تدابير ابتكارية للتصدي لأزمة الأغذية وغيرها من الأزمات. وهناك كثير من الابتكارات الهامة الفعالة من حيث التكلفة جاهزة للتطبيق على نطاق أوسع. وهي تشمل أصناف الأغذية المغذية التكميلية والإضافية (المغذيات التكميلية) وتتصدى لاحتياجات معينة لصغار الأطفال والمرضى، من بينهم المصابون بفيروس نقص المناعة

(٢٣) Nicholas Stern, "Deciding our future in Copenhagen: Will the world rise to the challenge of climate change?", Grantham Research Institute on Climate Change and the Environment, policy brief (December 2009) p.3 and *World Economic and Social Survey 2009*.

البشرية، وزيادة تنويع المواد الغذائية والإنتاج المحلي للمغذيات. وينبغي أن تزيد حصة الزراعة من المساعدة الإنمائية الرسمية، التي كانت مجرد ٤ في المائة فقط في عام ٢٠٠٦ بعد أن بلغت حوالي ٢٠ في المائة قبل عدة عقود مضت. وينبغي توجيه استثمارات جديدة ضخمة لتعزيز قدرات صغار المزارعين، وتطبيق تكنولوجيات أكفأ لإدارة المياه، واستعادة مغذيات التربة، وتوفير مزيد من الأصناف الزراعية المقاومة للإجهاد وإتاحة فرص لصغار المزارعين للوصول إلى السوق.

تكثيف اتقاء الأزمات الإنسانية ومواجهتها

٤٤ - يتزايد خطر وقوع الكوارث على نطاق عالمي، ويتركز إلى حد كبير في البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل[٢٤]. ويمكن أن يكون لتقليل خطر وقوع الكوارث وزيادة المرونة في مواجهة الأخطار الطبيعية في مختلف قطاعات التنمية آثار مضاعفة ويمكن أن يعجل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويُلزم إطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث، الذي صدقت عليه الدول الأعضاء، جميع البلدان ببذل جهود لتقليل خطر وقوع كوارث بحلول عام ٢٠١٥. ويبرز فقدان الأرواح المروع في هايتي ضرورة أن تكون البيئة التي يبنيها البشر قادرة بما يكفي على مواجهة مجموعة من الأخطار المحتملة، سواء كانت اهتزازية أو مناخية.

٤٥ - وتشكل أيضا النزاعات المسلحة سواء بين البلدان أو النزاعات الأهلية تهديدا خطيرا للأمن البشري وكذلك للمكاسب التي تحققت بشق الأنفس فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية. وهناك حاجة ماسة لذلك للتركيز على الأسباب الجذرية لهذه النزاعات ولتعزيز الحلول التي محورها البشر. ويستلزم ذلك تعزيز المؤسسات التي تقلل من حدة الصراعات فضلا عن تحديد التوترات القائمة وحلها قبل أن تتحول إلى نزاعات مسلحة وتؤدي إلى أزمات إنسانية. وينبغي أن تشمل الإصلاحات الرامية إلى تعزيز المؤسسات تشجيع الشفافية وإعطاء الفرصة للمجتمعات المحلية، التي لم تكن ممثلة بقدر كاف في السابق، للتعبير عن آرائها وتمثيل نفسها لتصبح صاحبة مصلحة في عملية السلام.

٤٦ - وما يحدث بعد التوصل إلى حل للنزاع له أهمية حاسمة. وينبغي أن يشمل هذا تعزيز سيادة القانون والعدالة والأمن، وتنفيذ استراتيجيات الحد من العنف المسلح، وتقديم دعم مبكر للإنعاش الاقتصادي، وإعادة بناء القدرات، وإقامة مؤسسات ديمقراطية، وإشراك

(٢٤) الأمم المتحدة، تقرير التقييم العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث لعام ٢٠٠٩: المخاطر والفقر في ظل مناخ متغير.

البلدان من جديد في الهيكل العالمي دون تقويض ملكيتها الوطنية لهذه الاستراتيجيات. وينبغي الاستفادة من هذه الفترة بقدر أكبر من الفعالية للقضاء على عدم المساواة والتمييز في القانون وفي الممارسة على السواء، وضمان المساواة في الحصول على الموارد والفرص.

التصدي للاحتياجات الخاصة لأضعف الفئات

٤٧ - يجب تركيز الاهتمام على الاحتياجات الخاصة لأضعف الفئات وعلى أوجه عدم المساواة الضخمة والمتزايدة القائمة في مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية على أساس جغرافي وجنساني وعمري وعجزي وعرقي وغير ذلك من أوجه الضعف. وترد فيما يلي بعض النقاط الهامة:

(أ) يواجه الأطفال من الأسر الفقيرة والمناطق الريفية والأحياء الفقيرة وغير ذلك من الفئات المحرومة عقبات رئيسية فيما يتصل بالحصول على تعليم جيد النوعية. وتصل الفجوة في الإلمام بالقراءة والكتابة بين الأسر، التي توجد ضمن أعلى ٢٠ في المائة ثراءً وتلك التي توجد ضمن أفقر ٢٠ في المائة، إلى ٤٠ نقطة مئوية. ولا يزال الأطفال المعوقون ضمن أكثر الفئات تهميشا وأقلها التحاقا بالمدارس[١١]؛

(ب) يعاني الأطفال الصغار للغاية من الضعف بشكل خاص. فالأطفال الذين يتعرض نموهم للإعاقة وهم في عمر عامين يعانون على الأرجح من عواقب حادة طوال حياتهم من حيث ضعف الصحة ونقص النمو المعرفي والفرص الاقتصادية؛

(ج) تشكل الشعوب الأصلية نسبة عالية للغاية بين الفقراء، حيث تنخفض مستويات حصولها على خدمات صحية وتعليمية كثيرا عن المستويات الوطنية. وهي عرضة على وجه خاص لمخاطر تدهور البيئة. وتشكل الشعوب الأصلية نسبة ١٥ في المائة من أفقر سكان العالم، وثلث سكان الريف الذين يعانون من فقر مدقع وعددهم ٩٠٠ مليون نسمة[٢٥]؛

(د) يعاني حوالي ١,٨ مليون طفل دون سن ١٥ في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى من فيروس نقص المناعة البشرية، بينما فقد نحو ١٢ مليون طفل دون سن ١٨ أحد أبويه أو كليهما بسبب الإيدز. وفي ٥٦ بلدا تتوافر بشأنها بيانات استقصائية حديثة عن الأسر المعيشية، تقل احتمالات التحاق الأيتام الذين فقدوا أبويهما بالمدارس بنسبة ١٢ في المائة، وغالبا ما يتولون مهام رب الأسرة ويتحملون مسؤوليات

(٢٥) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ''إحصاءات وحقائق أساسية عن الشعوب الأصلية''، متاحة في الموقع www.ruralpovertyportal.org.

ضخمة في عمر مبكر. وربما يكون تأثير التيتم شديدا بوجه خاص على الفتيات اللاتي تقل بصفة عامة احتمالات التحاقهن بالمدارس[٢٦]. والأطفال الذين لا يحظون بتوجيه وحماية رعاتهم الأساسيين يكونون أكثر عرضة لأن يصبحوا ضحايا للعنف والاستغلال والاتجار والتمييز وغير ذلك من الأضرار الناجمة عن سوء التغذية والمرض والصدمات البدنية والنفسية، وضعف النمو المعرفي والعاطفي. والفتيات اللاتي لا ينعمن بصحبة ذويهم يكن عرضة على وجه خاص للاعتداء الجنسي؛

(هـ) وفي نهاية عام ٢٠٠٨، بلغ عدد من يعانون من التشريد القسري حوالي ٤٢ مليون فرد في مختلف أرجاء العالم. ومن بين هؤلاء ١٥,٢ مليون لاجئ و ٠٠٠ ٨٢٧ من طالبي اللجوء (حالات تنتظر البت فيها)، و ٢٦ مليون شخص من المشردين داخليا. وتمثل النساء والفتيات نسبة ٤٧ في المائة من اللاجئين وطالبي اللجوء، ونصف جميع المشردين داخليا والعائدين. ويشكل الأطفال دون سن ١٨ عاما نسبة ٤٤ في المائة من اللاجئين وطالبي اللجوء. ويقع ما يزيد على ٥,٧ ملايين لاجئ في حبائل حالات مطولة يكاد ينعدم الأمل فيها في إيجاد حل في المستقبل القريب، من بينهم نحو ٧٠ في المائة من اللاجئين في أفريقيا[٢٧]. ويقيم في الغالب ٧ من كل ١٠ لاجئين في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في مخيمات للاجئين منعزلة وغير آمنة، وفي ظل قيود على الحركة تؤثر على العمالة والتعليم، ولا يتوافر لهم إلا قدر محدود من الخدمات الصحية والخدمات الأخرى[٢٨] ويصبحون عالة على مساعدات لا تجاوز مستوى الكفاف أو أدنى، ويعيشون حياة فقر وإحباط وإمكانيات مهدرة.

(٢٦) برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز (٢٠٠٨)،" تقرير عن وباء الإيدز العالمي" (٢٠٠٨).

(٢٧) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الاتجاهات العالمية لعام ٢٠٠٨: اللاجئون وطالبو اللجوء والعائدون والمشردون داخليا وعديمو الجنسية (٢٠٠٩).

(٢٨) المصدر نفسه، حالة اللاجئين في العالم لعام ٢٠٠٦: المشردون في الألفية الجديدة (٢٠٠٦).

ثالثا – الدروس المستفادة فيما يتصل بالتعجيل بالتقدم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية

ألف– الدروس المستفادة[٢٩]

الملكية الوطنية

٤٨ – تعد الملكية الوطنية للاستراتيجيات الإنمائية أمرا أساسيا، نظرا لأن السياسات والبرامج المعدة على أساس أن مقاسا واحدا يناسب الجميع مآلها إلى الفشل، وذلك بسبب الفروق الشاسعة بين البلدان من حيث قدراتها (الموارد والمؤسسات والإدارة) والظروف التاريخية والجغرافية كذلك. وتعد الملكية أمرا حيويا أيضا لضمان الالتزام الوطني بالأهداف الإنمائية. واتبعت البلدان التي أحرزت نجاحا مزيجا من السياسات العملية الخارجة عن المألوف بالاستعانة بقدرات داخلية معززة. وينبغي لذلك تشجيع البلدان على تصميم وتنفيذ استراتيجياتها الإنمائية وتعزيز قدراتها الداخلية. وينبغي للشراكات العالمية أن تدعم هذه الاستراتجيات الإنمائية الوطنية وجهود بناء القدرات الداخلية.

النمو المستدام والمنصف

٤٩ – يعد النمو المستدام والمنصف الذي يتحقق بناء على تغير اقتصادي هيكلي دينامي أمرا ضروريا لإحراز تقدم ضخم في تقليل الفقر. ويمكّن أيضا من إحراز تقدم أسرع نحو بلوغ الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية. ورغم أن النمو الاقتصادي يعد أمرا ضروريا، فإنه ليس كافيا لإحراز تقدم في الحد من الفقر. والبلدان التي أحرزت أكبر قدر من النجاح في الحد من الفقر المدقع، تمكنت من القيام بذلك عن طريق المحافظة على تحقيق نمو اقتصادي مرتفع على مدى فترات مطولة، ونجح معظمها في أداء ذلك من خلال وثبة في عملية النمو عن طريق زيادة الإنتاجية الزراعية التي تبعها نمو نشط لقطاعي الصناعة والخدمات الحديثين. وشكلت في المعتاد السياسات الصناعية الفعالة أساس التحول الاقتصادي، ويسر النمو المرتفع خلق الوظائف ونمو دخول العمال. ودعم نمو الدخول زيادة توافر الموارد إذ أنه ييسر، عند اقترانه بسياسات اجتماعية كافية، تحسين التغطية بالخدمات الاجتماعية ونوعيتها دعما لتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية.

---

(٢٩) للاطلاع على الأدلة والمناقشات التحليلية، برجاء الاطلاع على إعادة التفكير في الفقر: تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم، وتقرير فرقة العمل المعنية بأوجه القصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (انظر www.undg.org). وانظر أيضا، البنك الدولي، النمو الاقتصادي في التسعينيات: التعلم من عقد من الإصلاح (٢٠٠٥).

سياسات الاقتصاد الكلي التطلعية

٥٠ - تعد سياسات الاقتصاد الكلي التطلعية سياسات لازمة للحفاظ على استدامة استراتيجيات الاستثمار العام دعما لنمو واسع القاعدة ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي ألا تضيّق سياسات الاقتصاد الكلي من نطاق تركيزها بحيث ينصب على استقرار الديون وكبح التضخم، بل ينبغي أن تدعم في النهاية نمو الناتج الحقيقي والعمالة. ولذلك يتعين غالبا تخفيف القيود المالية والنقدية الصارمة بلا داعي، وتطبيق سياسات مالية ونقدية معاكسة للدورات الاقتصادية من أجل زيادة العمالة والدخول وتقليل أثر الصدمات الخارجية وغيرها من الصدمات في الفقر. ويستدعي هذا قيام البلدان بتعزيز تعبئة الموارد الداخلية واتباع آليات تشجع تطبيق سياسات معاكسة للدورات الاقتصادية. ومن شأن تعزيز التعاون الدولي من أجل دعم جمع الإيرادات الضريبية وزيادة القدرة على تحمل أعباء الديون السيادية أن يدعم إلى حد كبير القدرات المالية لجميع البلدان.

الخدمات الاجتماعية

٥١ - يعد ضمان إمكانية حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية وتوفير حد أدنى من الحماية الاجتماعية بتغطية واسعة النطاق من الأمور الأساسية لتعزيز وتحقيق مزيد من المكاسب فيما يتصل ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. فقد كانت وطأة العواقب الاجتماعية للأزمات الاقتصادية محسوسة بأشد قدر في البلدان التي كانت نظمها الاجتماعية على أضعف وأقل ما يكون، وساءت نتيجة لضعف قدرتها المؤسسية والمالية. والأهم من ذلك أن التماسك الاجتماعي قد يتمزق، عند انهيار النمو نتيجة لأزمات خارجية أو كوارث طبيعية أو أوبئة صحية، ويؤدي إلى وقوع عنف أهلي. وليس ثمة ما يدعو إلى الاستغراب من أن العنف الأهلي أكثر انتشارا، وأيضا أكثر تكرارا، في المجتمعات الأفقر، وخاصة عندما تكون الحكومات غير راغبة أو غير قادرة على بذل جهود تكفل الحماية الاجتماعية وتعزز التكامل الاجتماعي. وينبغي لذلك أن تعتمد الحكومات برامج لتوفير حد أدنى من الحماية الاجتماعية للجميع لدعم المحافظة على سبل كسب العيش وتجديدها، وخاصة للفئات المحرومة والضعيفة. ومفهوم ''الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية'' يعزز مجموعة من التحويلات والحقوق الاجتماعية التي تمكن الأفراد من الحصول على السلع والخدمات الأساسية. ومخططات الحماية الاجتماعية ليست مستصوبة فحسب، بل إنها شرط ضروري لا غنى عنه لتحقيق تنمية شاملة للجميع عن طريق التصدي لعدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي. وينبغي أن ينظر بشكل عام إلى التنمية الاجتماعية على أنها تشمل ما يلي: دعم صغار الملاك الزراعيين، وبرامج التغذية، وتقديم تغذية في المدارس، والحصول على الخدمات الصحية

الأساسية والتعليم الأساسي، والحصول على المياه المأمونة ومرافق الصرف الصحي، وتقديم الدعم إلى الأسر المعيشية الفقيرة سواء كانت من الشعوب الأصلية أو من أسر تعاني من الإعاقة أو من أسر فقيرة لأسباب أخرى. وغالبا ما يمكن لبرامج الغذاء مقابل العمل أن توفر وسيلة حيوية لتخفيف الصدمات. وتوفير خطط للحماية الاجتماعية الأساسية (من قبيل المعاشات الاجتماعية وغيرها من برامج تحويل النقدية) للجميع هي أمور ممكنة ماليا بالنسبة لمعظم الاقتصادات النامية[٣٠]، ولكن ليس لأفقرها إلا إذا كانت تتلقى مساعدة دولية وفيرة لتمويل هذه البرامج.

عدم المساواة

٥٢ - يجب التصدي لعدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي اللذين يقللا مساهمة النمو في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ويلزم أن يتم بقدر كبير تقليل عدم المساواة في الحصول على الحماية الاجتماعية والفرص الاجتماعية. وبينما تسعى معظم التدخلات المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية في المقام الأول إلى الانتصاف من عدم المساواة في الحصول على الخدمات (العمالة والصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي)، فتركز تدخلات أخرى على عدم المساواة في الحصول على الحماية الاجتماعية والفرص الاقتصادية.

المجتمعات المحلية

٥٣ - تعد الاستراتيجيات الكلية التي تقودها المجتمعات المحلية استراتيجيات فعالة بقدر أكبر من البرامج القائمة بذاتها. فقد أظهر مشروع قرى الألفية، الذي يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع كثير من المؤسسات الشريكة من المجتمع المدني والأكاديمي وقطاع الأعمال أن الاستثمارات المتضافرة في مجالات الزراعة والصحة والتعليم والبنية التحتية وتنمية الأعمال وحفظ البيئة يمكن أن تؤدي إلى تقدم سريع وضخم في الأمن الغذائي والانتظام في المدارس والأداء المدرسي وتقليل الجوع وتحسين سبل كسب العيش وذلك في فترة زمنية قصيرة. وينبغي للحكومات والشركاء في التنمية أن يركزوا بقدر أكبر على النهج الكلية من هذا القبيل في السياقين الريفي والحضري على السواء، وينبغي أن يوسعوا نطاق الجهود الناجحة المبذولة حاليا.

(٣٠) منظمة العمل الدولية، "Can low-income countries afford basic social security?"، إحاطات عن سياسات الضمان الاجتماعي، الورقة رقم ٣، (جنيف، ٢٠٠٨).

التدخلات

٥٤ - أثبتت برامج التدخل المحدد الغرض المعتمدة على استثمارات عامة وخاصة متكاملة نجاحها، وكانت لها أهمية حاسمة في إحراز تقدم نحو بلوغ معظم الأهداف الإنمائية للألفية. والاستثمار في الزراعة الموجه إلى صغار الملاك يعد أمرا حيويا في مكافحة الجوع؛ والاستثمارات في المدارس والمدرسين لها أهمية حاسمة في توفير التعليم الابتدائي للجميع؛ والاستثمارات في مجال الصحة العامة لها أهمية حيوية في تحقيق الأهداف ٤ و ٥ و ٦. أما الاستثمارات في المياه والصرف الصحي، فأهميتها حاسمة بالنسبة لتحقيق الهدف ٧. فعندما توجه الاستثمارات العامة إلى غرض معين وبحجم كاف، فمن الأرجح أن يكون التقدم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية سريعا. أما عندما لا تتوافر الاستثمارات العامة، مثلما هو الحال بالنسبة لجهود ضمان الولادات المأمونة، فإن التقدم يكون متواضعا على أفضل الأحوال.

٥٥ - والتعجيل بالتدخلات ممكن وله أهمية حاسمة من أجل الإسراع بتحقيق التقدم في الحالات التي تُصعِّب فيها الاتجاهات السائدة بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن أن تؤدي التدخلات المحددة الغرض إلى تحسين حياة الأفراد بسرعة من خلال تزويدهم بإمكانية الحصول على السلع والخدمات الأساسية. وتشمل الأمثلة تقديم مدخلات زراعية مدعومة بالإعانات، وتوسيع نطاق برامج الوجبات المدرسية، وإلغاء رسوم التعليم والرعاية الصحية المفروضة على المستعملين، وتقديم تحويلات نقدية مشروطة إلى الأسر الفقيرة. ورغم أن هذه التدابير ينبغي ألا تحل محل الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية المخططة والمدارة بشكل جيد والمدعومة بشراكات مستجيبة، فإنها ينبغي ألا تنتظر حدوث التحولات الهيكلية الطويلة الأجل لأن التأخيرات لها عواقب ضارة لا يمكن عكس آثارها على الفئات الأفقر والأضعف.

الدعم المالي

٥٦ - يشكل الدعم المالي الكافي والثابت والذي يمكن التنبؤ به، وكذلك البيئة المتسقة والتي يمكن التنبؤ بها للسياسات، على الصعيدين الوطني والدولي على السواء عناصر هامة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. فقد شكل عدم توافر تمويل دولي كاف ويمكن التنبؤ به أحد العقبات الهامة. وثمة حاجة ملحة إلى توسيع نطاق الشراكات وتعزيزها لتأمين أطر دولية داعمة للتجارة والضرائب والتكنولوجيا وتخفيف حدة تغير المناخ والتكيف معه للمحافظة على التنمية البشرية الطويلة الأجل؛ وإلى توفير تمويل كاف ويمكن التنبؤ به ومنسق تنسيقا جيدا للتنمية، يأتي من الميزانيات الوطنية والمساعدة الإنمائية الرسمية والأعمال الخيرية وتخفيف أعباء الديون، ومصادر تمويل وأدوات وترتيبات ومؤسسات جديدة.

الحوكمة

٥٧ - يمكن لقدرات الحوكمة والتنفيذ المؤسسي المتوفرة على الصعيد القطري، والتي تعد نواتج إنمائية وغايات مرغوب فيها في حد ذاتها، أن تسهم في تعجيل إحراز التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن للبلدان أن تعجل بإحراز التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق الالتزام بالمعايير والقيم الأساسية لإعلان الألفية بما فيها حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والحكم الديمقراطي. ويستلزم تحقيق الأهداف توافر النزاهة والمساءلة والشفافية التي تعد عناصر هامة لإدارة الموارد واسترداد الأصول ومكافحة التجاوزات والفساد والجريمة المنظمة التي تؤثر تأثيرا ضارا على الفقراء. ويعد الحكم الديمقراطي، باعتباره عملية تكفل تمكين الأفراد والمجتمعات، أمرا لا غنى عنه لتحقيق التنمية البشرية. ومع ذلك فينبغي السعي لبلوغ أهداف إقامة ''الحكم الرشيد'' جنبا إلى جنب مع التنمية، وخاصة في مواجهة قصور الموارد المالية والقدرات الإدارية. وينبغي التركيز في الأجل القصير على إجراء إصلاحات عملية تطويرية للحوكمة للتصدي للاختناقات التي تعرقل التعجيل بالتنمية وإحراز تقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

الرصد

٥٨ - يعد تحسين الرصد والبيانات من العوامل المهمة لتحسين تصميم البرامج والسياسات والتدخل في الوقت المناسب فيها. وهو حاسم أيضا لضمان المساءلة بواسطة شركاء التنمية وأصحاب المصلحة[٣١]. ورغم حدوث تحسن بطيء، فإن توافر الإحصاءات الموثوق بها لرصد التنمية لا يزال غير كاف في كثير من البلدان الفقيرة ولا يزال أيضا التحدي المتعلق ببناء قدرة داخلية فعالة لوضع سياسة أفضل فيما يتصل بالبيانات هائلا. ورغم الاعتراف المتزايد بأن الإحصاءات تعد أداة لا غنى عنها للتنمية، فإن الموارد المخصصة لإعداد الإحصاءات ما زالت محدودة للغاية. ويتعين أيضا على البلدان، أن تقوم بدعم من شركاء التنمية، بزيادة الإنفاق العام على الأنظمة الإحصائية الوطنية من أجل الرصد الفعال للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر مؤشرات التنمية لتحسين استنارة التدخلات في مجال السياسات بها.

(٣١) ''تتبع ورصد الأهداف الإنمائية للألفية على الصُعد العالمي والإقليمي والقطري''، مذكرة إحاطة أعدها مكتب السياسات الإنمائية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

عوامل النجاح الرئيسية

ترد أدناه عوامل النجاح الرئيسية[٣٢]:

١ - القيادة الحكومية الفعالة والملكية الوطنية لاستراتيجيات التنمية.

٢ - السياسات الفعالة لدعم التنفيذ، وتعرّف في هذا السياق بأنها القوانين، والقواعد التنظيمية، والمعايير، والإجراءات الإدارية، والمبادئ التوجيهية (سواء كانت عامة أو متعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية بالتحديد) التي تؤثر على السلوك الخاص وتصرف مقدمي الخدمات وغيرهم ممن يجب التفاعل معهم.

٣ - التحسين الكمي والنوعي وفي تركيز الاستثمارات الممولة من مصادر داخلية ومن مساعدات إنمائية دولية على أساس نهج كلي يشمل صغار الملاك الزراعيين ومجالات الصحة والتعليم والبنية التحتية وتنمية قطاع الأعمال والحفاظ على البيئة.

٤ - القدرة المؤسسية المناسبة لتقديم الخدمات الجيدة النوعية بإنصاف على المستوى الوطني من قبيل المرافق الكافية، والموظفين الأكفاء، واللوازم والمعدات المناسبة والرصد والتقييم الفعالين.

٥ - مشاركة وتمكين المجتمع المدني والمجتمع المحلي مما يعزز احتمالات النجاح من خلال منح الأفراد والمجتمعات القدرة على تولي أمور حياتهم.

٦ - الشراكات العالمية الفعالة التي تشمل كل أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الحكومات المانحة، والمجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص والمؤسسات الخاصة، مع خضوع كامل للمساءلة أمام جميع أصحاب المصلحة.

٧ - الحوكمة الرشيدة من جانب المانحين والمستفيدين على السواء، التي تنطوي من جهة على تقديم المانحين للمعونة في الوقت المحدد وبشكل يمكن التنبؤ به، ومن جهة أخرى، على تعزيز القدرة الحكومية والمجتمعية في البلدان المستفيدة على إدارة التدفقات المتزايدة للموارد بشفافية مع الخضوع للمساءلة.

(٣٢) للإطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر ''تعجيل التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية'' (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير لم يصدر بعد) وأعمال فرقة العمل المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٥٩ - ويتمثل أحد الانجازات الرئيسية للعقد الماضي في تمتع الحكومات الوطنية وشركائها في التنمية، حتى في البلدان المتأخرة في تنفيذ كثير من الأهداف الإنمائية للألفية، بحس جيد بالبرامج والتدخلات اللازمة لتنفيذ الأهداف. وتركزت التحديات الثلاثة الهامة المصادفة في معظم الحالات في ضرورة وجود خطة وطنية عملية موسعة، وتمويل كاف يعتمد على مصادر داخلية وخارجية على السواء، بما في ذلك المساعدة الإنمائية، وإقامة آليات تنفيذ جيدة الأداء في مجال الاستثمارات العامة وتقديم الخدمات. وتبرز خطط النجاح المحرز في كل هدف من الأهداف الإنمائية للألفية تكاتف عوامل النجاح الرئيسة هذه مع بعضها البعض لتحقيق نتائج رائعة. ورغم أن الخصائص القطرية (الجغرافية والديمغرافية والاقتصادية والثقافية) تتباين حتما، وإن التدخلات المحددة التي طبقت بنجاح تختلف حسب الخصائص القطرية فإن الأمثلة هي تجسيد لعوامل النجاح المشتركة هذه.

٦٠ - وتؤكد قصص النجاح كذلك حتمية اتباع نهج كلي، وتثبت أن تحقق نتائج إيجابية في مختلف الأهداف ووجود بيئة تمكينية بصفة عامة يعزز إمكانية إحراز تقدم مستدام في بلوغ كل هدف من الأهداف الإنمائية للألفية. وبينما تساعد هذه الأهداف في تحديد جوانب مساءلتنا الجماعية، فإنه يتعين النظر إليها نظرة كلية. فأوجه التعاضد بين الأهداف واضحة ولا خلاف عليها، وفقا لما اتضح في قرى الألفية. والاستفادة من ذلك ستقلل التكاليف، وتزيد الفعالية، وتحفز العمل المحلي. فبلوغ الغايات في مجال التعليم تستلزم على سبيل المثال إحراز تقدم في مجال الصحة. بينما تتطلب الغايات في مجال الصحة، إحراز تقدم بشأن الجوع والتغذية، وهلم جرا. وهناك كثير من الأمثلة الإيجابية لاتباع نهج متكاملة إزاء الأهداف أحرزت نجاحا هائلا. ويجب أن نتعلم من هذه الأمثلة وأن نوسع نطاق التدخلات الناجحة. فقد وُضعت الأهداف والغايات والمؤشرات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية لتعكس نهجا متكاملا إزاء التنمية على النحو الوارد في الإعلان بشأن الألفية والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

باء - التعجيل بإحراز التقدم

٦١ - يتمثل السؤال الهام المطروح اليوم في كيفية القيام بتسريع خطى التغيير بقدر كبير على أرض الواقع خلال السنوات الخمس المتبقية، بحيث تترجم وعود عام ٢٠٠٠ إلى تقدم حقيقي لأفقر سكان العالم، وخاصة في الوقت الحالي الذي يشهد تراجعا اقتصاديا عالميا. وفي ضوء الموعد النهائي المحدد بعام ٢٠١٥، يعد التعجيل بإحراز التقدم أمرا حاسما؛ ونظرا لأنه لم يعد أمامنا سوى نصف عقد بالكاد، فيلزم التعجيل بقدر كبير بتحقيق التقدم، وخاصة بالنسبة لأفقر البلدان.

٦٢ - ولا تزال هناك فجوات ضخمة قائمة، ولا تسير الكثير من الغايات على المسار الصحيح لتنفيذها في عدد كبير من البلدان. وعلاوة على ذلك، هناك تحديات قائمة في مجالات من قبيل الاستدامة البيئية، حتى في البلدان التي أحرزت مكاسب تدعو إلى الإعجاب في الحد من الفقر على مدى العقد الماضي، بما في ذلك في أجزاء كبيرة من آسيا. ويتفاقم التحدي بسبب تراجع التقدم نتيجة لأزمتي الأغذية والوقود والأزمة المالية، والمسائل المستجدة من قبيل تغير المناخ. ولا يزال التأخر في انتعاش سوق العمل بعد التراجع الاقتصادي العالمي يشكل تحديا رئيسيا فيما يتعلق بالحد من الفقر في السنوات المقبلة، ومن المرجح أن تترتب على تغير المناخ آثار مدمرة على البلدان والمجتمعات المحلية المعرضة لمخاطر تغير المناخ.

٦٣ - ورغم أن التركيز الرئيسي للأهداف الإنمائية للألفية ينصب على البلدان النامية حيث يسود الحرمان بشكل صارخ، فإن أوجه القصور في التنمية البشرية قائمة أيضا في البلدان المتقدمة النمو، وخاصة بين طوائف مهمشة بعينها. فالضعف والتمييز والاستبعاد الاجتماعي والفوارق بين الجنسين لا تزال قائمة في البلدان المتقدمة، ويجب عدم التغاضي عنها.

٦٤ - ووفقا لما يتضح من قصص النجاح القطرية، فإن تدخلات ''التعجيل'' الموجهة لغرض محدد والقريبة الأجل - من قبيل تقديم إعانات لدعم المدخلات الزراعية الهامة والتحصين وإلغاء رسوم التعليم والخدمات الصحية والتصدي لقيود الموارد البشرية في مجال الصحة - لا تزال ذات أهمية حاسمة في التعجيل بالتقدم في الحالات التي لا تهيئ فيها الاتجاهات السائدة سبل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الممكن والضروري دعم الحلول القائمة على استخدام التكنولوجيات الجديدة التي لم تكن موجودة وقت إقرار الأهداف من أجل التمكين من تحقيق زيادة كبيرة. وتنطوي أهم هذه التكنولوجيات على استخدام الهواتف المحمولة، وشبكة الإنترنت العريضة النطاق وغيرها من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

٦٥ - وفي الوقت نفسه، يلزم صياغة التدخلات في سياق استراتيجيات التنمية الوطنية التي تحدد الإجراءات اللازمة لضمان استدامة النتائج في الأجل الطويل. ويمكن أن يحظى تهيئة البيئة التمكينية اللازمة للمحافظة على التقدم المحرز في بلوغ الأهداف بنفس القدر من أهمية التعجيل بالإنجاز، وذلك على وجه الخصوص، وإن لم يكن على وجه الحصر، إبان فترات تقلب الاقتصاد العالمي والأغذية والمناخ، عندما تكون احتمالات تراجع الأهداف الإنمائية للألفية احتمالات حقيقية. ورغم أن المنظور القصير الأجل، الذي يركز على تأمين تحقق مكاسب فورية يمكن أن يكون فعالا في إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة، فينبغي ألا ينظر إليه

على أنه غير متصل بالتغيرات الهيكلية الأطول أجلا اللازمة للمحافظة على التقدم على مدى الوقت، بل وحتى غير متسق معها.

٦٦ - وتتيح الحقيقة المتمثلة في أن جميع التحديات المتعلقة بالفقر والأغذية والطاقة والانكماش العالمي وتغير المناخ مترابطة فيما بينها فرصة فريدة للمجتمع العالمي لكي يتصدى لها معا. ويتمثل الشرط الأساسي ''للاتفاقية البيئية العالمية الجديدة'' في التزام الجميع بتوفير استثمارات عامة ضخمة في الطاقة المتجددة لتحقيق وفورات الحجم الكبير والتعلم وتهيئة فرص للعمل في البلدان الغنية والفقيرة على السواء، وإرساء الأساس لمرحلة جديدة من التقدم الاقتصادي والتكنولوجي العالمي. وإلى جانب إفادة الفقراء، فسترسي أيضا هذه الاستثمارات الأساس لتحقيق التنمية المستدامة، وتنشط الاستثمارات التكميلية في البنية التحتية والزراعة، وتساعد في زيادة الإنتاجية الزراعية، فتعزز بالتالي الأمن الغذائي وتوفر عملا كريما لفقراء الريف[٣٣].

٦٧ - وتشمل العناصر الرئيسة لهذا الإطار ضمان أن تقدم سبل مواجهة الانتكاس الاقتصادي دعما لما نجح في الماضي، وبخاصة حماية زخم النمو في البلدان النامية، ومواصلة الدعم للبرامج المتكاملة للقضاء على الفقر، وتعزيز نطاق وصول التدخلات المحددة الغرض، وإرساء أسس البنية التحتية لعهد جديد من التنمية الاقتصادية المستدامة، وحماية البلدان والمجتمعات الفقيرة من الآثار الضارة للأزمات العالمية.

٦٨ - ويجب لذلك أن يسير التعجيل بالتقدم جنبا إلى جنب مع استدامة التقدم. وسيتوقف تعجيل واستدامة التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية على بذل جهود مشتركة أكثر فعالية من أي جهود تمكّنا من القيام بها في الماضي تتعلق بثلاثة أشياء:

(أ) توسيع نطاق تنفيذ التدخلات المبتكرة والتي ثبت نجاحها في المجالات الرئيسية من قبيل المسائل الجنسانية والزراعة المستدامة (بما في ذلك تقديم مدخلات لصغار الملاك والإدارة البيئية المستدامة) والطاقة والتعليم والصحة. ويلزم دعم هذه الجهود باستثمارات محددة الغرض، ومشاركة مجتمعية مستنيرة، وقدرات مؤسسية كافية لتعبئة وإدارة الموارد المالية وتقديم الخدمات العامة بشكل فعال؛

(ب) إقامة الأسس الهيكلية والاقتصادية لدعم التقدم ومواصلته وتقليل مخاطر التراجع في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق سياسات ومؤسسات اجتماعية

(٣٣) دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠٩، تتضمن اقتراحا تفصيليا عن تضافر تحقيق الأهداف الإنمائية والمناخية. انظر أيضا، البنك الدولي، تقرير التنمية العالمية لعام ٢٠١٠: التنمية وتغير المناخ.

واقتصادية فعالة قائمة على احترام الحقوق العالمية وداعمة للتغييرات الهيكلية والتماسك الاجتماعي وتحسين الظروف المفضية إلى السلام والأمن والحكم الرشيد والاستثمارات العامة والخاصة التي تؤدى إلى التعجيل بالنمو الداعم للفقراء وإلى تدابير فعالة لضمان الاستدامة البيئية؛

(ج) توسيع نطاق الشراكات وتعزيزها لضمان زيادة التكامل العالمي والإقليمي، وتوافر إطار دولي داعم للتجارة ونقل التكنولوجيا وتخفيف حدة تغير المناخ والتكيف معه للمحافظة على التنمية البشرية الطويلة الأجل؛ وتمويل كاف ويمكن التنبؤ به ومنسق تنسيقا جيدا للتنمية يشمل الميزانيات الوطنية والمساعدة الإنمائية الرسمية والتبرعات الخيرية وتخفيف أعباء الدين وأدوات تمويلية جديدة. وهذا العنصر الثالث قائم على أنه لا يمكن لصاحب مصلحة أن يحقق منفردا، سواء داخل البلدان أو فيما بينها، الأولويتين الاستراتيجيتين الأول بمفرده.

٦٩ - وتستلزم بعض الأهداف الإنمائية للألفية بذل جهود خاصة للتعجيل ببلوغها، على النحو المبين أدناه:

الفقر والجوع (الهدف ١ ضمن الأهداف الإنمائية للألفية)

٧٠ - لتحقيق الهدف الإنمائي الأول للألفية:

(أ) ينبغي أن تركز البلدان الفقيرة ذات القطاعات الزراعية الضخمة على دعم الإنتاجية الزراعية ونوعية الناتج. ويمكن لأي زيادة ضخمة في الإنتاجية الزراعية أن تحقق عدة أشياء بشكل متزامن هي: '١' تقليل الجوع؛ '٢' تقليل وفيات الأطفال عن طريق تحسين التغذية؛ '٣' تقليل الوفيات النفاسية عن طريق تحسين التغذية؛ '٤' زيادة الدخول الأسرية والنمو الاقتصادي؛

(ب) ولزيادة الإنتاجية، يجب تمكين المزارعين من صغار الملاك من الحصول الفوري على المدخلات، من قبيل الأسمدة والبذور عالية الغلة والمعدات والري الصغير النطاق والإرشاد التقني ووسائل التخزين بعد الحصاد، وذلك من أجل تحديث الزراعة التقليدية واستغلالها تجاريا. ويتعين في الوقت نفسه اتباع ممارسات الزراعة المستدامة. فالزراعة الكثيفة، إذا لم تنظم بشكل جيد يمكن أن تؤدي إلى نفاد موارد المياه والتلوث بالأسمدة الكيميائية ومبيدات الآفات وفقدان التنوع البيولوجي؛

(ج) وإنتاج مزيد من الأغذية لا يؤثر إلا على جانب واحد من جوانب الأمن الغذائي[٣٤] (وهو التوافر)، وينبغي إكماله بتدخلات أخرى للتصدي لعدم الإنصاف في الحصول على الأغذية ولدعم التغذية. وينبغي لذلك أن تتصدى برامج الأمن الغذائي لمسائل الحصول على أغذية مغذية كافية. (مع مراعاة الأفضليات المحلية لاستهلاك الأغذية والمتطلبات المختلفة للتغذية)، وينبغي أن تنفذ برامج تغذية متكاملة من أجل الفقراء والضعفاء. وفي الأجل القصير ينبغي أن تحظى البؤر الساخنة للفقر داخل البلدان بأولوية عليا. ويجب أيضا أن تستكمل التدخلات القائمة على الوقاية، وكذلك الدعم الذي يستهدف الأطفال عن طريق تقديم وجبات مدرسية، بتدخلات قائمة على علاج حالات سوء التغذية الحادة في مستوياتها الوخيمة والمتوسطة وعلاج الأطفال من الديدان على نطاق واسع؛

(د) ويعد الحصول على عمل لائق ومنتج وتعزيز القدرة على العمل الحر أمرا أساسيا لتحقيق النمو الداعم للفقراء ولجهود التصدي للفقر والجوع. ويمكن للبرامج الناجحة وخاصة المبادرات الكثيفة العمالة وتعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ومخططات ضمان توافر العمالة والتحويلات النقدية المشروطة فضلا عن تقديم تدريب مهني وتقني وتنمية مهارات العمل الحر، وخاصة للشباب المتعطل، أن تحقق نتائج إيجابية في الحد من الفقر، وينبغي تطبيقها على نطاق أوسع لكي تغطي قطاعات أكبر من السكان، وخاصة النساء والسكان في المناطق الريفية؛

(هـ) وينبغي إعطاء اهتمام وثيق للتوصيات الواردة في الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل، الذي اعتمدته وفود الحكومات ووفود أرباب الأعمال والعمال للدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية البالغ عددها ١٨٣ دولة. ويقترح الميثاق مجموعة من سبل التصدي المجربة للأزمات وتدابير الإنعاش التي ثبت نجاحها والتي تركز على العمالة والحماية الاجتماعية. وهي ليست حلا يناسب الجميع، بل حافظة لخيارات من السياسات المجربة والمختبرة التي يمكن للبلدان أن تقوم بتكييفها بما يتلاءم مع احتياجاتها وأوضاعها المحددة.

التعليم (الهدف ٢ ضمن الأهداف الإنمائية للألفية)

٧١ - لتحقيق الهدف الإنمائي الثاني للألفية:

(أ) يلزم تعزيز أنظمة التعليم الوطنية عن طريق التصدي للقيود التي تعاني منها البنية التحتية والموارد البشرية والحوكمة وذلك بدعم من المانحين الدوليين؛

(٣٤) يتحقق الأمن الغذائي، عندما يتمكن جميع الأفراد في جميع الأوقات من الحصول على أغذية كافية ومأمونة ومغذية لكي يعيشوا حياة نشطة وصحية.

(ب) ينبغي عند زيادة ميزانيات التعليم التصدي عند تخصيص الموارد لأوجه عدم المساواة في الدخل، وبين الجنسين، وعلى أسس جغرافية ولغوية وعرقية. وينبغي أن تتصدى التدخلات لمشاكل الحصول على التعليم من جانبي العرض والطلب. فعلى صعيد العرض، يلزم توفير خدمات كافية وجعلها في المتناول استنادا إلى تحليل مركز للاحتياجات. وعلى صعيد الطلب، يلزم اتباع تدابير موجهة لاجتذاب الأطفال من الأسر الفقيرة والمناطق الريفية أو الأقليات العرقية إلى المدارس. ومن الأمثلة الناجحة على زيادة توفير التعليم الابتدائي وإمكانية الحصول عليه وجعله في المتناول، إلغاء الرسوم المدرسية وتقديم الإعانات المالية لتغطية التكاليف الأخرى (كالكتب المدرسية والزي المدرسي والمواصلات) والنهج المبتكرة فيما يتصل بالمدارس (كمدارس المجتمع المحلي، والتعليم المتنقل، والتعلم من بُعد، والتدريس المتعدد الصفوف). وأثبتت برامج تعزيز الربط بين التعليم والصحة والتغذية، مثل برامج الوجبات المدرسية وتدابير الحماية الاجتماعية (كالتحويلات النقدية، والضمان الاجتماعي) نجاحها؛

(ج) يشكل التقدم المطرد في النظام المدرسي – الاستبقاء والإكمال والانجاز العلمي – تحديا آخر يلزم التصدي له على وجه الاستعجال. ويمكن تأمين بيئات تعليمية ملائمة وضمان نوعية التعليم عن طريق إقامة مدارس ملائمة للطفل ووضع استراتيجيات فعالة وشاملة للمعلمين (أي سياسات للتوظيف والاستبقاء، مدعومة بتعليم وتطوير أوليين وأثناء الخدمة للمعلمين؛ ووضع المعلم وظروف العمل) وتعزيز الدعم التربوي، والمناهج الدراسية والمواد التعليمية ولغات التدريس التي تراعي المتعلم.

المساواة بين الجنسين (الهدف ٣ ضمن الأهداف الإنمائية للألفية)

٧٢ – لتحقيق الهدف الإنمائي الثالث للألفية:

(أ) يلزم إزالة الحواجز الرئيسية أمام تعليم الفتيات، بسبل منها تقديم المنح الدراسية، والتحويلات النقدية وإلغاء الرسوم التي يدفعها المستخدم؛ وينبغي توسيع نطاق الدعم المقدم للفتيات خاصة على مستوى التعليم الثانوي حيث ترغم الكثير منهن على ترك المدرسة بسبب الرسوم المدرسية؛ وينبغي تتبع معدلات الإكمال والحضور؛ ويجب تحسين جودة التعليم؛ وزيادة الاستثمار في التحاق الفتيات بالمدارس الثانوية؛

(ب) يجب أن تصبح تهيئة العمالة الكاملة والمنتجة وخلق فرص الحصول على العمل اللائق والدخل، لمن جاوزوا سن الالتحاق بالمدارس، الهدف الرئيسي للاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية والإنمائية، بسبل منها تعزيز التنمية المتكافئة للمهارات وفرص العمل وتقليل الفروق في الأجور بين الرجال والنساء؛

(ج) ينبغي استحداث تدابير للحماية الاجتماعية وقوانين وسياسات للعمل تراعي الاعتبارات الجنسانية، وينبغي استحداث وفرض تدابير للحماية القانونية لأضعف النساء العاملات. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للفروق بين الجنسين في الفترة الانتقالية التي يمر بها الشباب بين المدرسة والعمل، وجعل التعليم والتدريب ذا صلة بالطلب في سوق العمل، على أساس دورة الحياة والنهج القائم على الحقوق؛

(د) وينبغي استحداث إجراءات إيجابية لتحسين أعداد النساء وتأثيرهن في جميع عمليات اتخاذ القرار السياسي بما في ذلك الاستثمار في القيادات النسائية في هياكل صنع القرار على الصعيد المحلي عن طريق تهيئة فرصة متكافئة للرجال والنساء داخل الأحزاب السياسية. وباستثناءات قليلة، استحدثت البلدان، البالغ عددها ٢٦ بلدا التي أنجزت أو تجاوزت هدف ضمان تخصيص ٣٠ في المائة من مقاعد الجمعيات الوطنية للنساء خلال السنوات الخمس الماضية، بعض أشكال الإجراءات الإيجابية؛

(هـ) ينبغي تحسين القدرة على المستوى الوطني لتتبع التقدم المحرز، والفجوات والفرص، والإبلاغ عن ذلك، عن طريق تحسين إعداد واستخدام البيانات والإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس بما في ذلك الاستخدام في الوقت المناسب؛

(و) ينبغي تخفيض عبء عمل المرأة عن طريق الاستثمار في البنية التحتية وتكنولوجيات الاقتصاد في العمالة وخطط التنشيط الاقتصادي التي تراعي الاعتبارات الجنسانية؛

(ز) ينبغي تعزيز المساءلة من أجل تدعيم حقوق المرأة ووضع حد للتمييز بين الجنسين، تماشيا مع الالتزامات المتعهد بها أمام لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة وفي منهاج عمل بيجين واتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة، بسبل منها إنهاء اللامساواة في الحصول على الأراضي والممتلكات، والاستثمار في تنفيذ القوانين والسياسات والبرامج الرامية إلى منع العنف ضد المرأة والتصدي له؛

(ح) ينبغي زيادة الاستثمارات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، بسبل منها إضفاء الطابع المؤسسي على ”الميزنة المراعية للمنظور الجنساني“ كجزء من إصلاح إدارة المالية العامة لضمان تعزيز الالتزامات المالية المكرسة لتحقيق المساواة بين الجنسين.

الصحة (الأهداف الإنمائية للألفية ٤ و ٥ و ٦)

٧٣ - لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ٤ و ٥ و ٦:

(أ) يؤدي تعزيز الأنظمة الصحية، بمشاركة نشطة من منظمات المجتمع المدني، إلى تحسين صحة الأمهات والأطفال بقدر كبير. وينطوي تعزيز الأنظمة الصحية على التصدي للقيود التي تصادف الموارد البشرية، وتشييد بنية تحتية جديدة، والنهوض بأنظمة الإمداد وتحسينها، وتحسين الحوكمة والإشراف عن طريق القيام بدور أكبر في الأنظمة غير الرسمية والرسمية واللامركزية للوقاية الصحية. ويعد تقديم مزيد من المساعدة الإنمائية الدولية أمرا حيويا للنهوض بالأنظمة الصحية في البلدان المنخفضة الدخل؛

(ب) من المعروف أن التدخلات المحددة الغرض في المجالات الرئيسية، من قبيل برامج التحصين وزيادة عدد القابلات المدربات واستعمال الناموسيات المعالجة بالمبيدات الحشرية، لها آثار إيجابية قوية، إلا أن آثارها تكون أكثر استدامة عندما تدمج في استراتيجيات رامية إلى تقديم رعاية صحية أولية جامعة وشاملة؛

(ج) ينبغي القيام على وجه السرعة بتوسيع نطاق التدخلات التي لها أكبر أثر على غايات الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالصحة، من قبيل حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والتحصين والتدخلات الرئيسية في مجال بقاء الطفل والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وتخفيف حدته وعلاجه والوقاية من الأمراض المدارية المهملة وعلاجها والوقاية من الملاريا والسل الرئوي وتوفير خدمات معالجتهما وتوفير إمكانية الحصول على المياه الآمنة والصرف الصحي بتكلفة منخفضة، وإتاحة هذه التدخلات للجميع من أجل التعجيل بإحراز تقدم فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية في مجال الصحة؛

(د) يلزم زيادة التمويل العالمي، إلا أنه يتعين القيام بذلك بطرق يمكن التنبؤ بها. فقد أحرزت البرامج الموجهة لمكافحة الأمراض نجاحا كبيرا؛

(هـ) ينبغي إعطاء الأولوية لمناطق بعينها وفئات ضعيفة ومهمشة محددة (مع إعطاء اهتمام خاص للفقراء وسكان المناطق الريفية والنساء والشباب) بغية مد نطاق الحماية الصحية ليشمل المحتاجين والمستبعدين؛

(ز) ينبغي تعزيز قدرة جميع أصحاب المصلحة على معالجة مسائل المساواة بين الجنسين وتقديم الخدمات الصحية، وينبغي تشجيع الشراكات مع منظمات المجتمع المدني، بما فيها الجماعات النسائية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

تعزيز التنمية المستدامة (الهدف ٧ ضمن الأهداف الإنمائية للألفية)

٧٤ - تتمثل إحدى صعوبات إحراز تقدم نحو بلوغ الهدف الإنمائي السابع للألفية بصفة عامة في عدم وجود إطار أو سبل لتكامل العناصر المختلفة للاستدامة البيئية. ورغم أن الهدف ٧ يتضمن عناصر يمكن أن تسهم في الاستدامة البيئية، فإنها عندما تضاف إلى بعضها البعض، لا تقدم صورة كاملة. ويمكن لوجه الضعف هذا أن يتفاقم على المستوى الوطني إذا ما اعتمدت البلدان بشكل آلي المجموعة العالمية للغايات والمؤشرات دون أن تربطها صراحة بأولوياتها الوطنية أو تكيفها حسبها. وما يلزم هنا هو أن تعتمد البلدان مبدأ الاستدامة البيئية وتكيف بعد ذلك هذا المبدأ بما يتلاءم مع أولوياتها وسياساتها الوطنية والسياق المحلي ودون الوطني أو مواصفات النظام الإيكولوجي.

الاستدامة الإيكولوجية والتصدي لتغير المناخ

٧٥ - يتعين للجهود المبذولة لتعجيل إحراز تقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية أن تراعي التحول السريع الذي طرأ في البيئة الإنمائية التي تغيرت جراء تدهور النظام الإيكولوجي، بما في ذلك التحديات التي يفرضها تغير المناخ. ويمكن أن تتحقق التنمية الداعمة للفقراء التي تعتمد على الموارد الطبيعية على المستويين المحلي أو المجتمعي، أو على نطاق وطني. والنهجان لازمان كلاهما للحد من الفقر بأقصى قدر. وتعد أطر التخطيط الإنمائي الشاملة والمتماسكة، ومن بينها الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، وسائل مفيدة لإدماج جميع الجوانب المتصلة بالاستدامة البيئية المتعلقة ببلد ما بطريقة متوازنة. وقد تم الخلوص إلى هذا الاستنتاج من المؤشرات التي تشير إلى إحراز تقدم جيد. وعلاوة على ذلك، تنزع الاستراتيجيات الناجحة إلى الاعتماد على المشاركة الفعالة من جانب السلطات المحلية والبلدية والسكان وأصحاب المصلحة المعنيين في دورة التخطيط والبرمجة والميزنة، وكذلك إلى اعتماد تشريع وطني قوي يتضمن غايات والتزامات إلزامية نحو بلوغ الأهداف. ومن المهم أن تكفل الشراكات العامة والخاصة المشاركة الفعلية من جانب القطاع الخاص التي لم تكن ستحدث لولا هذه الشراكات.

٧٦ - ويلزم بذل مزيد من الجهود في البلدان المتقدمة والنامية على السواء من أجل تشجيع مصادر الطاقة المتجددة البديلة والتكنولوجيات المنخفضة الانبعاثات. ويلزم بشكل ملح إجراء إصلاحات في مجال السياسات من أجل التقليل بقدر كبير من الإعانات الضارة الممنوحة لتحقيق تنمية كثيفة في إنتاج الكربون، وإيجاد حوافز إيجابية، وفرض ضرائب مناسبة وغير ذلك من الحوافز (من قبيل الترتيبات العالمية لتعريفات مصادر توليد الطاقة من أجل تشجيع توليد الطاقة المتجددة واستعمالها) التي ستشجع اعتماد مصادر للطاقة المتجددة

وتكنولوجيات منخفضة الانبعاثات. ومن شأن دعم توليد الطاقة بالإعانات على النطاق الدولي الممنوح للطاقة المتجددة باعتباره أساس التنمية في البلدان المتقدمة أن يتصدى لضرورة المفاضلة بين مواجهة تغير المناخ مقابل التنمية، وسيتيح هذا الدعم بالإضافة إلى ذلك فرصا جديدة رئيسية أمام الاستثمار الخاص للخروج من الأزمة الاقتصادية وتهيئة فرص عمل كبيرة.

٧٧ - وتلزم استثمارات موسعة ضخمة في الإدارة المستدامة للنظام الإيكولوجي من أجل تقليل ضعف الفقراء وزيادة مساهمة الموارد الطبيعية في التنمية الريفية. ويلزم إعطاء الفقراء حقوقا مكفولة في الموارد وغير ذلك من الظروف التي تمكن من الحد من الفقر. ويجب أن تحترم تدابير حماية التنوع البيولوجي الحقوق التقليدية للشعوب الأصلية في سبل كسب العيش من البحار والغابات.

٧٨ - وستمثل خطط العمل والاستثمارات الوطنية في كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة عنصرا أساسيا في التحول إلى نمو منخفض في الكربون، مما يخلق فرص عمل ''خضراء'' ويحد من الفقر.

مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي

٧٩ - نظرا لنقص التقدم المحرز في مجال الصرف الصحي، سيستلزم تنفيذ الغايات المحددة في مجال الصرف الصحي إرادة سياسية ضخمة إلى جانب موارد مالية وتقنية وبشرية كبيرة. وتشير التجربة السابقة إلى أن المشاكل الرئيسية تتمثل في الاعتماد المفرط على النُهج التي يحركها العرض، وإهمال احتياجات المستعملين، والتركيز على المشاريع الكبيرة الحجم، وهي أمور غالبا ما تحدث نتيجة لإغفال القطاع العام لمسؤوليته أو تخليه عنها بسبب قيود مالية في الغالب. وبالنسبة للنهج الذي يستجيب للطلب، فإنه يكاد يكون مقيدا دائما بعدم كفاية القوة الشرائية للفقراء لشراء مرافق محسنة للصرف الصحي. وغالبا ما يؤدي الإبقاء على توفير هذه الخدمات من القطاع العام، إلى صون قدرات الحوكمة والقدرات التنظيمية النادرة في البلدان النامية، بينما يكفل زيادة إمكانية الحصول عليها للجميع.

٨٠ - ويجب على الاستراتيجيات الوطنية المتكاملة للمياه المختصة بالاستعمالات الرئيسية الأربعة للمياه، وهي الزراعة والاستخدام الأسري والصناعة وخدمات النظام الإيكولوجي، أن تتصدى بشكل نشط للنقص المتزايد في المياه، الذي يتفاقم نتيجة لتغير المناخ.

تقليل عدد سكان الأحياء الفقيرة

٨١ - تكتظ مدن البلدان النامية في أرجاء العالم بأعداد متزايدة من الفقراء، وتفتقر إلى القدرة على تهيئة وظائف تستوعب بشكل مستدام التدفق السكاني، وتحقق التقدم الضروري اللازم لتلبية الأهداف الإنمائية للألفية. وفي مواجهة الزحف السريع على الحضر، لا مفر من أن يتفاقم هذا التحدي ما لم تتخذ إجراءات تصحيحية كافية. وينبغي أن تنطوي هذه التدابير على تخطيط حضري سليم، يعد أساسيا لتحقيق النمو المستدام للمراكز الحضرية. وينبغي أن تنص على أدوار أصحاب المصلحة الرئيسيين، وهم السلطات المحلية ومنظمات فقراء الحضر والقطاع الخاص (الرسمي وغير الرسمي) والحكومة المركزية وسلطات المقاطعات والولايات والأقاليم والوزارات التنفيذية. وفي النهاية، يعد تحقيق نمو أكثر توازنا، بما في ذلك التنمية الريفية، الحل الوحيد في الأجل الطويل حيث أنه يتصدى لعوامل الشد والجذب التي تنطوي عليها الهجرة بين الريف والحضر.

توسيع نطاق الشراكات الدولية وتعزيزها (الهدف ٨ ضمن الأهداف الإنمائية للألفية)

٨٢ - ومع العد التنازلي نحو عام ٢٠١٥، ووسط الأزمة الاقتصادية العالمية، وصلت ضرورة تنفيذ التزامات الهدف ٨ ضمن الأهداف الإنمائية للألفية إلى مستوى حالة طوارئ ولم تعد مجرد مسألة ملحة.

المساعدة الإنمائية الرسمية

٨٣ - رغم أن المساعدة الإنمائية الرسمية وصلت إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق في عام ٢٠٠٨، فلا تزال هناك فجوات ضخمة تواجه تلبية الالتزامات الحالية والقائمة منذ أمد بعيد. ويبلغ هدف المساعدة الإنمائية الرسمية المحدد لعام ٢٠١٠ في غلينيغلز لمجموعة الثمانية نحو ١٥٤ بليون دولار بالقيم الحالية، ولا يزال يتعين تقديم ٣٥ بليون دولار من التدفقات الإضافية بحلول ٢٠١٠ من أجل تلبية هذا الهدف. وسيلزم لأفريقيا مبلغ إضافي قدره ٢٠ بليون دولار كزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٠ لكي تصل إلى مستوى الهدف المحدد في غلينيغلز البالغ ٦٣ بليون دولار بالنسبة للمنطقة بحلول عام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠٠٧، بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا ما يوازي ٠,٠٩ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولم يلب سوى أقل من نصف البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هدف تكريس نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة للمعونة المكرسة لأقل البلدان نموا.

٨٤ - ولا يزال توزيع المساعدة الإنمائية غير متوازن إلى حد كبير. ورغم أن حصة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية المكرسة للبلدان الفقيرة زادت إلى حد ما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٧، مع استمرار البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى كأكبر متلقي للمساعدة الإنمائية الرسمية، إذ زادت المتحصلات بالقيم الحالية للدولار إلى ما يجاوز الضعف، فقد اقتصرت معظم الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية منذ عام ٢٠٠٠ على عدد قليل من البلدان في مرحلة ما بعد التراع، من بينها العراق وأفغانستان. وتلقى هذان البلدان معا نحو سدس المخصصات القطرية من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية، رغم أنهما لا يضمان إلا أقل من ٢ في المائة من مجموع سكان البلدان النامية. وتقل كثيرا المعونة الأفريقية عن الالتزامات وعن الاحتياجات كذلك. وبينت التحليلات التفصيلية التي أجراها صندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن برامج فائقة الجدارة متصلة بالهدف الإنمائي للألفية لم تمول نتيجة عدم تقديم التمويل الذي وعد بتقديمه المانحون[٣٥].

٨٥ - وثمة حاجة ماسة إلى تحسين نوعية المعونة وإمكانية التنبؤ بها واستمرارها بالإضافة إلى كميتها. وسيتعين على البلدان النامية وشركائها أن تقلل تجزئة المساعدة، وتكفل أن تدعم المساعدة الإنمائية الرسمية الاستراتيجيات الإنمائية الرسمية. فقد ثبت مرارا وتكرارا إن تجميع موارد المانحين في صناديق استئمانية متعددة المانحين يشكل نهجا مثمرا، أحرز على سبيل المثال نجاحات كبيرة في مقاومة عديد من الأمراض المعدية. وحدد إعلان باريس لعام ٢٠٠٥ عن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكرا لعام ٢٠٠٨ عددا من المبادئ والممارسات لتعزيز فعالية المعونة، التي يلزم تنفيذها على وجه الاستعجال. وينبغي القيام على وجه السرعة بتقديم مبلغ الـ ٢٠ بليون دولار التي تعهدت مجموعة الثمانية في لاكيلا بإيطاليا ومجموعة العشرين في بيتسبيرغ بالولايات المتحدة الأمريكية بتقديمها على مدى ثلاثة أعوام من أجل بدء تنفيذ خطة عمل شاملة للمزارعين من صغار الملاك، عن طريق، على وجه الخصوص، بدء صندوق استئماني متعدد المانحين.

التجارة والتنمية

٨٦ - يمثل عدم التوصل إلى اتفاق في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف فجوة رئيسية في تعزيز الشراكة العالمية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، نتيجة لحرمان البلدان النامية من فوائد الانتهاء في وقت أنسب من جولة مفاوضات إنمائية حقيقية. وحسب المتصور حاليا، فإن جولة الدوحة لا تفي بالوعد الإنمائي الأصلي المقصود. وكان هذا

(٣٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق النقد الدولي، ”زيادة المساعدة الإنمائية المقدمة إلى أفريقيا: نهج سيناريو غلينيغلز“ (٢٠٠٩).

سيشمل وصول الصادرات الزراعية والصناعية وصادرات الخدمات إلى الأسواق بقدر أكبر من الفعالية، وخاصة في القطاعات وبوسائل العرض التي تهم البلدان النامية، ومن بينها الوسيلة ١ (الإمداد عبر الحدود) والوسيلة ٤ (حركة الأشخاص الطبيعيين) وإلغاء الإعانات الزراعية المخلة بالتجارة. وأُحرز قدر من التقدم أثناء المفاوضات في التوصل إلى اتفاق بشأن مجموعة من المسائل التي كانت متعثرة حتى الآن، إلا أن التقدم المحرز بشأن بعض المسائل الرئيسية الأخرى، ومن بينها مسائل الإنفاذ وشواغل البلدان النامية، فلا يزال أقل من المتوخى. وعلاوة على ذلك، فينبغي تيسير عملية انضمام البلدان النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية إلى منظمة التجارة العالمية، على نحو يتسق مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية ووضع هذه البلدان الإنمائي.

٨٧ - وهناك تفاوتات إقليمية وقطاعية ضخمة في ظروف الوصول إلى الأسواق بين البلدان النامية وأقل البلدان نموا، وكذلك بين أقل البلدان نموا. وبصفة عامة، فإن البلدان النامية التي لا تقع بين فئة أقل البلدان نموا، لا تزال تواجه تعريفات أعلى في المتوسط من أقل البلدان نموا على صادراتها، بما فيها صادراتها الزراعية ومن المنسوجات والملابس. ومنذ عام ٢٠٠٠، حصلت الجزر الصغيرة وأقل البلدان نموا الأفريقية على معاملة تفضيلية ضخمة في الأسواق الرئيسية لصادراتها، بينما لا تزال أقل البلدان نموا الآسيوية، التي عادة ما تكون ذات قدرة تنافسية أعلى، تواجه تعريفات أعلى وتقل أبواب الدخول المفتوحة أمامها بلا رسوم جمركية، وخاصة على صادراتها من الملابس والمنسوجات. ومع ذلك فإن المعاملة التفضيلية في دخول صادرات أقل البلدان نموا، مقارنة بجميع البلدان النامية، آخذة في التناقص، باستثناء الصادرات الزراعية.

٨٨ - وتعد أيضا المعونة المقدمة من أجل التجارة هامة للغاية في مساعدة أقل البلدان نموا التي لا تزال تعاني من صعوبات في الاستفادة بشكل كامل من الخطط التفضيلية وفي التغلب على القيود المتعلقة بالعرض. وفي عام ٢٠٠٧، زاد مجموع التزامات تقديم المعونة من أجل التجارة بنسبة ٨ في المائة عن عام ٢٠٠٦ وبنحو ٢٠ في المائة عن خط الأساس في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥؛ إلا أن ما يزيد على نصف المبلغ قُدم إلى ١١ بلدا فقط.

٨٩ - ويتعين على المانحين أن يفوا بالتزاماتهم بأن يزيدوا بقدر كبير الدعم التقني والمالي والسياسي المقدم للمعونة من أجل التجارة ولمبادرة الإطار المتكامل المحسن. فالمعونة من أجل التجارة لها أهمية حيوية في تمويل البنية التحتية التي تخدم الصادرات (مثل الطرق والموانئ والطاقة) من أجل دعم القدرة التصديرية للبلدان المنخفضة الدخل. ويتعين أيضا على البلدان المتقدمة أن تفي بتعهدها بأن تلغي بحلول عام ٢٠١٣ جميع إعانات التصدير، بما فيها إعانات

الزراعة، التي لا تزال تشكل وجه خلل رئيسي للتجارة والإنتاج الزراعي في البلدان النامية. ورغم أن الدعم المقدم للزراعة عموما بالمقارنة بالناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة قد انخفض مرة أخرى في عام ٢٠٠٧، فإنه لا يزال مرتفعا بالقيم الحقيقية مقارنة بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

٩٠ - ومنذ أواخر ٢٠٠٧، تعرض نظام التجارة المتعددة الأطراف إلى ضغوط متزايدة نظرا لأن أزمة الأغذية والأزمة المالية قد تسببتا في موجات حمائية جديدة. ومن المهم المحافظة أثناء الأزمات على وجود نظام للتجارة المتعددة الأطراف يكون حرا ومنصفا ومبنيا على قواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي وذلك عن طريق ضمان إلغاء التدابير الحمائية بأسرع ما يمكن، ومقاومة فرض تدابير جديدة، من بينها الحواجز غير التعريفية.

تحمل أعباء الدين

٩١ - أحرز تقدم كبير فيما يتعلق بتخفيف أعباء الديون، لكن التنفيذ الكامل لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون يستلزم جهودا متواصلة من جانب المجتمع الدولي. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أصبح ٣٥ بلدا، من بين ٤٠ بلدا مؤهلا، أهلا لتخفيف أعباء ديونه في إطار المبادرة، وأضحى ٢٦ بلدا منها مؤهلا لتخفيف عبء دينه نهائيا في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون. وتلقت البلدان المؤهلة البالغ عددها ٣٥ بلدا، أو من المتوقع أن تحصل، على تخفيف لأعباء ديونها مجموعه ٥٧ بليون دولار في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، و ٢٣ بليون دولار من أجل تخفيف إضافي لأعباء الديون في إطار المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون.

٩٢ - وقبل الاضطراب المالي العالمي، أدى ارتفاع أسعار السلع الغذائية والنمو التجاري القوي إلى تحسين عائدات التصدير لكثير من البلدان النامية. ونتيجة لذلك، انخفض عبء خدمة الدين الخارجي للبلدان النامية كمجموعة من نسبة ١٣ في المائة تقريبا من عائدات التصدير في عام ٢٠٠٠ إلى أقل من ٤ في المائة في عام ٢٠٠٧. ومكن هذا بلدان مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من زيادة إنفاقها الاجتماعي، لكن هذا الاتجاه آخذ في التراجع لأن أسعار صادرات وسلع البلدان النامية انخفض بقدر كبير نتيجة للأزمة الحالية. وارتفعت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات في البلدان النامية بشكل كبير منذ الربع الأخير في عام ٢٠٠٨. وتواجه البلدان النامية تراجعا ضخما في إمكانية الحصول على تمويل خارجي جديد بسبب النقص في الائتمان العالمي.

٩٣ - ويتسبب هذا المزيج من العوامل في تزايد مشاكل موازين المدفوعات في عدد كبير من البلدان. ويؤدي أيضا ارتفاع أقساط مخاطر الاقتراض من جانب البلدان النامية وتخفيضات العملة إلى زيادة تكاليف الاقتراض العام الخارجي. ويحد هذا في المقابل من قدرة البلدان النامية على اتخاذ تدابير معاكسة للدورات الاقتصادية ومواصلة مستويات كافية من الإنفاق على البنية التحتية والتعليم والصحة والحماية الاجتماعية. وفي ضوء الأزمة العالمية، ينبغي النظر في اتخاذ تدابير من قبيل تقديم مزيد من التمويل التساهلي وتجميد التزامات الدين وتخفيف أعباء الديون وإعادة هيكلة الديون، من أجل مساعدة البلدان، التي تواجه ضائقة مالية حادة نتيجة للأزمة، على تفادي إجراء تعديلات تضر ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وتجنب وصول المديونية العامة إلى مستويات لا يمكن تحمل أعبائها.

الحصول على الأدوية الأساسية بأسعار ميسورة

٩٤ - لا يمكن للفقراء في البلدان النامية الحصول على كثير من الأدوية الأساسية لسببين رئيسيين. أولهما، أن هناك فروقا كبيرة في توافر الأدوية بين القطاعين العام والخاص؛ وثانيهما، أن أسعار الأدوية المتوفرة مرتفعة لصلتها بالأسعار القياسية الدولية. وينبغي تشجيع شركات الأدوية المتعددة الجنسيات، التي توجد مقارها في الأغلب في البلدان المتقدمة النمو، على اتباع سياسات مزدوجة للتسعير، أي تحديد أسعار أدنى للبلدان النامية.

٩٥ - ولا يزال الحصول على أدوية أساسية بأسعار معقولة يشكل سببا للقلق، وخاصة وأن التصدي لتفشي الأمراض المعدية ووجود سلالات مقاومة من الأمراض المعدية يخلق مصاعب جديدة. ويلزم تكييف الخطط الأساسية لتقديم الخدمات الطبية الأساسية بما يتلاءم بقدر أكبر مع الاحتياجات المحلية، ويتعين تحسين مواءمتها مع الغايات الصحية للأهداف الإنمائية للألفية. ومن المتوقع أن يتناقص توافر الأدوية نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية. فدخول الكثيرين آخذة في التناقص، وتزيد تخفيضات العملة من دفع تكاليف الأدوية المستوردة إلى أعلى. والوضع صعب للغاية بالنسبة للبلدان التي تكون فيها أنظمة القطاع العام للشراء والتوزيع ضعيفة التمويل أو سيئة الإدارة، وفي البلدان التي لا تتوافر فيها للأسر الفقيرة إمكانية الحصول عل تأمين صحي أو على إمدادات عامة من الأدوية، وفي البلدان التي توزع فيها في الأغلب أدوية تحمل علامة تجارية وليس أدوية جنيسة. وتلزم إجراءات لحماية الأسر المنخفضة الدخل من الزيادات في تكلفة الأدوية نتيجة للأزمة.

الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة

٩٦ - تتيح أوجه التقدم التي تحققت في التكنولوجيا فرصة للتعجيل بالحد من الفقر بسبل لم تكن متاحة للبلدان التي نمت في فترة سابقة. فتقليل الفجوة التكنولوجية يمكن أن يثب وثبات سريعة إلى حلول إنمائية ابتكاريه ومنخفضة التكلفة. وتيسر هذه التكنولوجيا الاتصالات وتبادل المعلومات. فمجرد الحصول على هواتف متنقلة يترجم إلى تخفيضات في معدلات الوفيات عن طريق تقديم معلومات عن الوقاية والعلاج وتحسين الانتقال إلى التدخلات الحيوية (من قبيل رعاية التوليد في الحالات الطارئة)، والتعلم من بعد، وتحسين فرص البقاء والتكيف من خلال تبادل المعلومات عن مواقع الكلأ والمياه باستخدام الاتصالات بالهواتف المتنقلة، وتمكين أخصائيي الصحة في المجتمعات المحلية وغيرهم من العاملين في المجال الصحي.

٩٧ - وقد أحرز في السنوات الأخيرة قدر كبير من التقدم في الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وخاصة في مجال الاتصال بالهواتف الخلوية. وزاد استخدام الإنترنت باطراد، حيث يتمتع نحو رُبع سكان العالم بإمكانية استعمال الإنترنت. ومع ذلك، فإن نسبة سكان البلدان النامية الذين يستخدمون الإنترنت تقل عن ١٨ في المائة (وتبلغ النسبة ٤ في المائة فقط في أقل البلدان نموا)، مقارنة بنسبة ٦٠ في المائة في البلدان المتقدمة[٣٦]. ويلزم بذل مزيد من الجهود من خلال تعزيز الشراكات العامة والخاصة، لسد الفجوات الضخمة القائمة في إمكانية الاستعمال ومعقولية الأسعار بين البلدان وفئات الدخل.

٩٨ - وحتم التصدي للتحديات التي يفرضها تغير المناخ زيادة استخدام التكنولوجيات الجديدة. ولتخفيف حدة تغير المناخ والتكيف معها، تلزم استثمارات ضخمة في البحث والتطوير ونشر التكنولوجيات.

رابعا - الطريق إلى الأمام

٩٩ - تتحقق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال إشراك المجتمعين الوطني والعالمي ككل. وينبغي أن تهتدي أعمال الأفراد والمنظمات والشركات الخاصة والحكومات في مجال التعاون الإنمائي الدولي بالمبادئ الرئيسية المحددة أدناه:

(٣٦) الاتحاد الدولي للاتصالات، قاعدة بيانات مؤشرات الاتصالات العالمية/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨.

المبادئ التي يسترشد بها برنامج للعمل

١ - تعد الملكية الوطنية والقيادة والوطنية، التي تكملها برامج وتدابير وسياسات عالمية تتواءم مع الأولويات الوطنية، وتحترم السادة الوطنية، أمورا أساسية.

٢ - يجب الاعتراف بالتشابك بين حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتنمية السلام والأمن، لضمان إمكانية الحصول على الحقوق واستدامتها.

٣ - يعد النظر إلى الأهداف الإنمائية للألفية من خلال عدسة جنسانية أمرا حاسما، لأن النساء والفتيات يواجهن عادة أشد أعباء الفقر المدقع والجوع والمرض. وينبغي أن تتضمن جميع مجالات العمل استراتيجيات محددة للتصدي للتحديات التي تواجهها الفتيات والنساء. وعلى رأس القائمة، يلزم اتخاذ إجراءات حاسمة للتركيز على الأولويات الملحة لتحقيق المساواة بين الجنسين، بما في ذلك التحديات التي تواجه التمثيل السياسي للمرأة، والوباء المستمر الساري الذي لا يمكن إغفاله المتعلق بالعنف ضد المرأة.

٤ - ويجب أن تظل المعايير والقيم المدرجة في إعلان الألفية وفي صكوك حقوق الإنسان هي أساس العمل، وخاصة مبادئ حقوق الإنسان المتعلقة بعدم التمييز والمشاركة المؤثرة والمساءلة.

٥ - لا تزال ضرورة تمكين الفقراء، عن طريق زيادة الجهود التي تركز على رصد الموطنين لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وبناء القدرات وتحسين إمكانية الحصول على الخدمات المالية والقانونية، تشكل أمرا حاسما.

برنامج عمل ذو منحى عملي لجميع أصحاب المصلحة

إتاحة حيز للتصرف في مجال السياسات والمجال المالي يتيح التعجيل بإحراز التقدم ومواصلته

١٠٠ - يستلزم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية القيام بتدخلات معجلة في مجالات رئيسية. وينبغي أن تصاغ هذه التدخلات ضمن الإطار الإنمائي الأعم لاستراتيجيات التنمية الوطنية لتحقيق نمو منصف ومستدام وتغير هيكلي طويل الأجل. وينبغي أن تتمثل الأولية الفورية في ضمان استدامة الانتعاش الاقتصادي وزيادة الإنتاجية الريفية وتهيئة فرص للعمل اللائق في فترة من المرجح أن يكون النمو الاقتصادي فيها أبطأ مما كان عليه قبل الأزمة.

١٠١ - ويجب على الحكومات الوطنية أن تقوم بمشاركة كاملة مع منظمات المجتمع المدني وبدعم من المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات عاجلة لتنفيذ استراتيجيات للنمو والتجارة تمكن من التعجيل بالحد من الفقر وعدم المساواة والتهميش. ويعني هذا تعزيز إتاحة حيز للتصرف المالي يتيح توفير الخدمات العامة الرئيسية والاستثمارات العامة الطويلة الأجل في البنية التحتية والزراعة والمهارات الزراعية. ويعني أيضا إعادة دراسة أطر الاقتصاد الكلي السائدة، وخاصة من أجل استعادة القدرات الوطنية لتقليل الآثار الضارة لحركة رأس المال التي قوضت بقدر شديد إدارة تعبئة الموارد الداخلية والنقدية وسعر الصرف. وبدون توفير فرص عمل دائمة ونمو الدخل بصورة مستدامة، فسيثبت أن جميع ما قيس من أوجه تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مجرد تقدم قصير الأمد.

١٠٢ - ويجب أن تكون سياسات القطاع المالي داعمة للتعجيل بالتدخلات التي ثبت نجاحها إلى جانب السعي لتحقيق الاستقرار عن طريق أنظمة حصيفة. وينبغي أن تعزز هذه السياسات أيضا الشمول المالي للجميع، وقد تشمل مؤسسات مالية متخصصة ومنح حوافز للمؤسسات المالية بحيث تخدم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والسكان الفقراء والزراعة والأنشطة غير الزراعية. وسينطوي التمويل الشامل للجميع على سلسلة متصلة من الخدمات المالية الميسورة (المدخرات والقروض والمدفوعات والمقبوضات والتأمين) المتاحة للأسر الفقير من أجل تحسين مستوى معيشتها وتمكين المشاريع من النمو. وينبغي لسياسات التجارة والصناعة أن تدعم القطاعات والأنشطة الحيوية فيما يتصل بنمو الإنتاجية وتهيئة فرص عمل لائق يتسم بارتفاع الأجر وبالأمن الوظيفي.

١٠٣ - وينبغي حماية التقدم في حقبة من عدم الأمن الاقتصادي الناشئ عن عدم استقرار اقتصادي عالمي، وتقلب في أسعار الأغذية وكوارث طبيعية وأوبئة صحية. ويستلزم هذا توفير حماية اجتماعية للجميع وتدابير لدعم أضعف الطوائف. وينبغي وضع تدابير فعالة للتصدي لجميع أشكال التمييز والاستبعاد الاجتماعي بسبل منها تدابير تشريعية وتدابير للإنفاذ وحملات للتوعية وتعبئة اجتماعية.

شراكة عالمية موسعة لدعم برنامج الأهداف الإنمائية للألفية

١٠٤ - يتعين على المجتمع الدولي، أن يقوم في شراكة مع جميع أصحاب المصلحة، بدعم استراتيجيات التنمية الوطنية وتوسيع الحيز المتاح في مجال السياسات الوطنية، وتعجيل الاستثمار في البلدان النامية، وتقليل احتمالات نشوب أزمات ونزاعات، وتحسين الاستجابة الدولية للاحتياجات الإنسانية والتأهيلية والإنعاشية، وتشجيع ومواصلة الإصلاحات لتهيئة بيئة دولية مؤدية بقدر أكبر إلى التنمية. وفي الأشهر المقبلة، ستتخذ خطوات ملموسة على

جميع المستويات لتحسين التنسيق والإدارة دعما للأهداف الإنمائية للألفية. وستكلف الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، ذات الأهمية الرئيسية للأمم المتحدة، بدعم الخطط العامة للدول الأعضاء والمتعلقة بالتحديد بالأهداف الإنمائية للألفية.

١٠٥ - وستستلزم التدخلات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية المتماشية مع الخطوط المحددة أعلاه، توسيع القدرة المالية والمؤسسية على جميع مستويات دوائر المانحين والمستفيدين على السواء، وأنظمة صارمة للإدارة العامة والخاصة لضمان وصول الأموال إلى المكان المناسب وفي الوقت المناسب وللاستخدامات السليمة. فبالنسبة لعدد من الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى الرغم من معرفة ما تستدعيه التدخلات الفعالة، كانت هناك أوجه قصور في التمويل والإدارة اللازمين للتنفيذ الفعال.

١٠٦ - وينبغي أن يبدأ جمع الأموال لتمويل الأهداف الإنمائية للألفية من الداخل. ولذلك، تعد التدابير الفعالة والابتكارية لجمع عائدات داخلية بطريقة مستدامة وتخصيص هذه الموارد بفاعلية من أجل التنمية أمورا أساسية. والأهم في هذا الصدد، أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يكثف التعاون الضريبي الدولي ويحترم الحق السيادي للبلدان ويمكنها من جمع عوائد مالية داخلية أكبر بكثير. ويقع أشد عبء على اقتصادات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التي ينبغي ألا تقتصر على دعم تعبئة الموارد المالية الداخلية في البلدان النامية، بل تصلح أيضا العلاقات الاقتصادية في مجالات الاستثمار الدولي والتجارة الدولية والمعونة والدين والإصلاح المنهجي على النحو المتعهد به في توافق آراء مونتيري الذي تأكد في إعلان الدوحة لعام ٢٠٠٨[٣٧].

١٠٧ - ويجب على مجتمع المانحين أن يلبي وعوده الحالية بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية بقدر كبير، مع تعزيز فعالية المعونة وإلغاء الشروط الشاقة. وإذا لم تلب هذه الوعود، فسيعاني الفقراء بل وسيموتون في الواقع بأعداد كبيرة. ووفاء البلدان الغنية بالالتزامات هو حصن التضامن الدولي وشرط لا غنى عنه للنجاح في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان المنخفضة الدخل.

١٠٨ - وفي الأشهر القليلة الماضية، قدمت عدة حكومات مقترحات واعدة لضمان تمويل كاف لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، شملت الدعوة إلى تقديم تمويل جديد لإقامة نظم صحية أفضل، ومبادرة الأمن الغذائي التي اقترحتها مجموعة الثمانية في لاكيلا في عام ٢٠٠٩ والنداء المرتبط بها لتمويل الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين الذي يمكن أن يدعم ملايين

(٣٧) قرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٣، المرفق.

من أسر المزارعين التي تسعى إلى تعزيز إنتاجية الأغذية، وصندوق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لتخفيف حدة تغير المناخ والتكيف معه، وغير ذلك من الصناديق. وينبغي الاستفادة من هذه الفرص بسرعة لضمان الوفاء بالتعهدات الدولية بحلول موعد انعقاد مؤتمري قمة مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين في كندا في ٢٠١٠.

١٠٩ - وفي الوقت نفسه، يلزم أيضا تجاوز نماذج تمويل المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية إلى نماذج تمويل ابتكاريه من شأنها أن تزيد التدفقات المالية وإمكانية التنبؤ بها. وثمة عدد من البرامج والخطط والنماذج الجديدة الواعدة، وينبغي النظر على وجه السرعة في فرص توسيع نطاقها. وزادت أيضا التبرعات الخيرية من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة وثبتت فعاليتها في تعبئة الدعم من الأفراد وفي إكمال التمويل المتاح من أجل تحقيق الأهداف.

١١٠ - وينبغي أيضا أن تفي البلدان المتقدمة بوعودها عن طريق إلغاء الإعانات الزراعية التي تخل بالتجارة وأن تعطي في النهاية إمكانية وصول حقيقية غير مقيدة إلى أسواق البلدان النامية لمساعدتها في أن ترتفع بنفسها بعيدا عن بؤرة الفقر.

١١١ - وحان الوقت لوجود آلية للمساءلة بين البلدان المتقدمة والنامية (على النحو المتفق عليه في توافق آراء مونتيري وخطة عمل أكرا)، وبين الحكومات ومواطنيها، لضمان الوفاء بالتزامات الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن يكون الاجتماع الموسع الرفيع المستوى لعام ٢٠١٠ مناسبة للتصديق على إطار للمساءلة يعزز الالتزامات العالمية، ويربطها بالنتائج في إطار خطوط زمنية وينشئ آليات للرصد والإنفاذ.

تسخير إمكانيات القطاع الخاص لخدمة التنمية المستدامة

١١٢ - يبدأ تسخير إمكانيات القطاع الخاص لخدمة التنمية المستدامة من المُزارع في القرى الريفية، الذي يعد العمود الفقري للقطاع الخاص في بلده. ويمتد ليصل إلى الشركات عبر الوطنية الرئيسية التي غالبا ما تعمل في ما يزيد على ١٠٠ بلد في أرجاء العالم. وغالبا ما يؤدي القطاع الخاص دورا رئيسيا في التنمية الاقتصادية، إلا أنه لن يمكنه أن يؤدي دوره بقدر أكبر من الفعالية إلا إذا كان القطاع العام يؤدي دوره هو الآخر: من ناحية التنظيم، بتكريس الاستثمارات العامة في البنية التحتية الرئيسية من قبيل الطرق والطاقة، وتقديم الخدمات العامة من قبيل التعليم والصحة.

١١٣ - وتتخذ بالفعل الكثير من الأعمال إجراءات محددة لدعم الأهداف الإنمائية للألفية، فتساعد في الحد من الفقر والأمن الغذائي ورعاية البيئة والمساواة بين الجنسين والرعاية

الصحية والتعليم وذلك من خلال عملياتها أعمالها الرئيسية والاستثمارات الاجتماعية والدعوة. وعلاوة على الممارسات المسؤولة، ينبغي للأعمال أن تفكر في سبل جديدة ومبتكرة للعمل والاستثمار في نماذج للأعمال ومنتجات وخدمات داعمة للفقراء من شأنها أن تحقق ازدهار الأسواق.

١١٤ - وستقوم مبادرة الاتفاق العالمي التي اقترحتها الأمم المتحدة على الشركات، والتزمت بموجبها شركات العالم الرئيسية باعتناق مبدأ المسؤولية الاجتماعية العالمية في عملها، بالتركيز على الأهداف الإنمائية للألفية باعتبارها محور تركيز رئيسي للشركات المشتركة في المبادرة. وستتبادل هذه الشركات التكنولوجيات ونماذج الأعمال واستراتيجيات الاتصال ومهارات المديرين لتوسيع نطاق مبادرات بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في كثير من أرجاء العالم. وستعلن الأمم المتحدة في اجتماعها الرفيع المستوى إطارا لخطط عمل استراتيجية لقطاع الأعمال لدعم الأهداف الإنمائية للألفية. وستدعو أيضا الشركات إلى مواءمة استثماراتها الاجتماعية مع النمو بصفة عامة والأهداف الإنمائية للألفية بصفة خاصة. وكثير من هذه الشركات شريك بالفعل في قرى الألفية والبرامج ذات الصلة. ومن الممكن أن ينضم، بل وسينضم، عدد أكبر بكثير من الشركات إلى الجهود العالمية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

١١٥ - وحفزت الأهداف الإنمائية للألفية أضخم جهد تعاوني في تاريخ العالم لمحاربة الفقر والجوع والمرض. وأصبحت صرخة تجميعية للعمل المشترك في البلدان الفقيرة والغنية على حد سواء، وراية تسير وراءها المنظمات غير الحكومية والشركات أيضا. ولا تزال بعد انقضاء ١٠ سنوات تقريبا على اعتمادها حية وأقوى من أي وقت مضى، وهو أمر نادر بين الأهداف العالمية. فالعالم يود لها أن تنجح.

١١٦ - ولا ترجع أوجه القصور في إحراز تقدم صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية إلى إنها غير قابلة للتحقيق أو لأن الوقت قصير للغاية، بل تعود إلى عدم الوفاء بالالتزامات وعدم كفاية الموارد وعدم التركيز والمساءلة والاهتمام غير الكافي بالتنمية المستدامة. وأدى هذا إلى عدم تقديم ما يلزم من دعم مالي ومن خدمات ومن دعم تقني ومن إقامة للشراكات. ونتيجة لأوجه القصور هذه التي تفاقمت بسبب أزمة الأغذية والأزمة الاقتصادية وكذلك عدم نجاح بعض السياسات والبرامج الإنمائية، كان تحقق تحسينات في حياة الفقراء أبطأ من المقبول بينما أخذت المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في التناقص.

١١٧ - وتشكل الأهداف الإنمائية للألفية اتفاقا، ليس بين الحكومات فحسب بل أيضا بين جميع أصحاب المصلحة الإنمائيين. وينبغي أن تركز كل جهة فاعلة على أفضل سبل استخدام

أصولها وأن تعمل بكفاءة وفعالية وبشكل جماعي من أجل القيام بالدور المحدد لها على النحو التالي:

(أ) البلدان النامية: تتخذ سياسات وتُنشئ مؤسسات تُشرك الإدارات والمجتمعات المحلية والمواطنين لبلوغ هذه الغاية. ويتعين أيضا على هذه البلدان أن تتعهد، من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بمساعدة البلدان النامية الأخرى عن طريق نقل المعرفة والتكنولوجيا والموارد؛

(ب) الجهات الفاعلة من المجتمع المدني، وتشمل الجهات التي تكفل خضوع الحكومة للمساءلة وتلك التي تقدم الخدمات: تلتزم بتنفيذ برنامج العمل المتعلق ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ج) قطاع الأعمال الخاص: ينشر التكنولوجيات ويهيئ فرص عمل لائق ويعمل بطرق أخرى على دعم الأهداف؛

(د) المؤسسات الخيرية الخاصة: تقوم بدور حافز في تعزيز الابتكارات الجديدة، لكي يعتمدها القطاع العام فيما بعد، وتؤدي هذا الدور من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛

(هـ) البلدان المتقدمة النمو: تفي بالالتزامات القائمة بزيادة كمية المساعدة الإنمائية وتحسين فعاليتها، وتحسين إمكانية وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق؛

(و) النظام المتعدد الأطراف، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها: يحسن تضافره وفعاليته دعما لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

١١٨ - وقد مضت عشر سنوات منذ اعتماد إعلان الألفية والالتزام التاريخي بتقليل الفقر المدقع إلى النصف عن طريق تنفيذ ثمانية أهداف قابلة للقياس ومحددة بإطار زمني هي: الأهداف الإنمائية للألفية. ولا تزال هذه الرؤية وتلك التدابير على أهميتها إلى الآن.ويمتلك عالمنا المعرفة والموارد اللازمين لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ولاعتناق عمليات للتنمية المستدامة تكفل تحقيق مستقبل أكثر ازدهارا وأمنا ورخاء للجميع. وسيتيح لنا اجتماعنا في أيلول/سبتمبر، بالتزام متجدد لتدعيم إنجازاتنا التي حققناها حتى الآن وسد الفجوات المحددة، فرصة لأن نضطلع بمسؤوليتنا المشتركة وأن نبني عالما أفضل للأجيال المقبلة.

١١٩ - وأكدت الأمم المتحدة الحق في التنمية، علاوة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأخرى المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومن شأن اتباع نهج قائم على الحقوق أن يؤكد حق الإنسان في الحصول على الحماية الاجتماعية ويرفض الاستبعاد

الاجتماعي، ويسهم بالتالي في الأمن والرفاه بصفة عامة. والوفاء بحقوق أي وكل مواطن يستلزم موارد كافية. وقد حدد إطار الأهداف الإنمائية للألفية أصحاب المصلحة والمكلفين بالمسؤوليات وأوكل إليهم مسؤوليات واضحة التحديد، تحدد خطوط المساءلة عن النتائج الإنمائية.

١٢٠ - وفي العقود الأخيرة، غالبا ما عانت الموارد الحكومية المكرسة للتنمية من قيود متزايدة، في الوقت الذي سيطر فيه القطاع الخاص على كثير من مجالات تقديم الخدمة والمنافع. ويجري تشجيع أدوات جديدة ومبتكرة لتمويل احتياجات التنمية، ومن بينها الصناديق الاستئمانية المتعددة الأطراف من قبيل مبادرة لاكيلا للأمن الغذائي. ومع ذلك، فلم يتم الوفاء بعد بالوعد بتقديم معونة كافية، في حين زاد إلحاح ضرورة ضمان زيادة دعم الأنظمة المالية والتجارية الدولية للتنمية بعد الأزمة العالمية الحالية. وأصبح بالتالي ضمان توفير موارد كافية يشكل تحديا رئيسيا يواجه تحقيق التنمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

١٢١ - ويجب ألا نخيب آمال الملايين الذين يتطلعون إلى المجتمع الدولي للوفاء بالوعد المعلن في إعلان الألفية بإقامة عالم أفضل. ولنجتمع في أيلول/سبتمبر للوفاء بالوعد.

المرفق

مواضيع مقترحة للتناول في مؤتمرات الموائد المستديرة

الفقر والجوع والمساواة بين الجنسين

١ - كيف يمكننا تحسين وتيسير تحقيق نمو كثيف في العمالة ومستدام ومنصف، وإحداث تغير هيكلي؟

٢ - كيف يمكننا دعم نُهج كلية يقودها المجتمع المحلي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؟

٣ - كيف يمكن للالتزامات الدولية أن تدعم الجهود الوطنية الرامية إلى زيادة الناتج الزراعي من أجل التغلب على الجوع وضمان الأمن الغذائي؟

٤ - كيف يمكننا أن نكفل خضوع الالتزامات الجديدة والقائمة لجميع أصحاب المصلحة للرصد والتنفيذ بقدر كاف؟

٥ - ما هي الإصلاحات والالتزامات المؤسسية اللازمة للتغلب على عدم المساواة بين الجنسين وما هي العقبات الرئيسية التي تواجه تمكين المرأة؟

٦ - كيف يمكن دعم الحكومات في توسيع نطاق نظم الحماية الاجتماعية عندما ترى أنها تمثل أولوية؟

الصحة والتعليم

١ - كيف يمكننا تعزيز الحصول على الرعاية الصحية العامة؟

٢ - ما هي التدخلات الرئيسية الفعالة من حيث التكلفة اللازمة في مجال الصحة، وخاصة من أجل تحسين صحة الأمهات؟ وكيف يمكن للسياسات الوطنية والشراكات الدولية التغلب على القيود الحالية المؤسسية وفي الموارد؟

٣ - ما هي أفضل سياسات للتغلب على أوجه القصور المؤسسية وفي الموارد في مجال توفير التعليم للجميع؟

٤ - كيف يمكننا أن نكفل خضوع الالتزامات الجديدة والقائمة لجميع أصحاب المصلحة للرصد والتنفيذ بقدر كاف؟

تعزيز التنمية المستدامة

١ - ما هي أكثر السياسات فعالية من حيث التكلفة لزيادة توافر مياه الشرب المأمونة على أساس مستدام وتحسين الصرف الصحي؟

٢ - ما هي الشراكات والموارد الدولية اللازمة لدعم الجهود الوطنية؟

٣ - ما هي أكثر السبل فعالية من حيث التكلفة لتحسين أحوال سكان الأحياء الفقيرة وضمان حصولهم على الخدمات الأساسية على أساس مستدام؟

٤ - ما هي المؤسسات والإصلاحات التي ستحمي التنوع البيولوجي والغطاء الحرجي؟

٥ - كيف يمكننا أن نكفل خضوع الالتزامات الجديدة والقائمة لجميع أصحاب المصلحة للرصد والتنفيذ بقدر كاف؟

توسيع نطاق الشراكات وتعزيزها

١ - كيف يمكننا أن نكفل تلبية التزامات تقديم المعونة، وما الذي يمكننا القيام به أيضا لتحسين القدرة على التنبؤ بالمعونة؟

٢ - كيف يمكننا تأمين القدرة على تحمل أعباء الدين عن طريق التعاون الدولي المعزز؟ وما هي أفضل سبل تيسير تخفيف أعباء الدين وتسوية الديون؟

٣ - كيف يمكننا أن نكفل تحقيق جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف المعقودة في إطار منظمة التجارة الدولية للوعد الإنمائي المتوقع منها؟

٤ - كيف يمكننا أن نكفل إمكانية الحصول بشكل أيسر وأرخص على الأدوية والتكنولوجيا الجديدة في مجال الزراعة والطاقة المتجددة؟

٥ - كيف يمكن لأصحاب المصلحة أن يتعاونوا معا بقدر أكبر من الفعالية لمنع نشوب الصراعات ووقوع عنف مسلح ولتعزيز سيادة القانون والعدالة والأمن؟

٦ - كيف يمكننا أن نكفل خضوع الالتزامات الجديدة والقائمة لجميع أصحاب المصلحة للرصد والتنفيذ بقدر كاف؟

التصدي للاحتياجات الخاصة لأضعف الفئات

١ - ما الذي يمكننا أن نضيفه علاوة على ما نقوم به للتصدي للاحتياجات الخاصة لأفقر البلدان؟

٢ - ما الذي يتعين علينا القيام به لتحسين تحديد الاحتياجات الخاصة لأضعف البلدان والمجتمعات والأفراد وتلبيتها؟

٣ - ما الذي يمكننا القيام به لكسر دائرة الفقر والاستبعاد السياسي والاجتماعي والعنف الأهلي؟

٤ - ما هي الإمكانية الإنمائية التي تنطوي عليها الجهود الإنسانية وجهود الإغاثة من الكوارث وبناء السلام؟

٥ - كيف يمكننا أن نكفل خضوع الالتزامات الجديدة والقائمة لجميع أصحاب المصلحة للرصد والتنفيذ بقدر كاف؟

التصدي للمسائل المستجدة والنهج المتطورة

١ - ما هي أكثر التدابير الفعالة لتعزيز الأمن الغذائي؟

٢ - ما هي سبل إدماج تخفيف حدة تغير المناخ والتكيف معه في الجهود الأعم لتعزيز التنمية المستدامة؟

٣ - كيف يمكن ضمان توفير تمويل للصالح العام العالمي، بما في ذلك تلبية الالتزامات الحالية بتمويل التنمية والتصدي للتحديات الجديدة من قبيل تغير المناخ؟

٤ - كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يتصدى للمسائل الناشئة الجديدة المرتبطة ارتباطا وثيقا ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، من قبيل الأمن والعنف المسلح والهجرة وغيرها؟

٥ - كيف يمكن إصلاح النظام المالي العالمي على نحو يحسن دعمه للتنمية المستدامة والمنصفة؟

٦ - ما هي السبل التي يصلح بها المجتمع الدولي الحوكمة الاقتصادية الدولية بغية تحسين دعم التنمية المستدامة والمنصفة؟

٧ - كيف يمكننا أن نكفل خضوع الالتزامات الجديدة والقائمة لجميع أصحاب المصلحة للرصد والتنفيذ بقدر كاف؟